



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع : .....

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

## دور المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية المحلية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

التخصص : إدارة محلية

الشعبة : العلوم السياسية

تحت إشراف الأستاذ (ة) :

من إعداد الطالبة :

- عباسي عبدالقادر

- مهدي حفيظة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

بوغازي عبد القادر

الأستاذ (ة):

مشرفا ومقررا

عباسي عبد القادر

الأستاذ (ة):

مناقشا

فراحي محمد

الأستاذ (ة):

السنة الجامعية 2022/2021

تاريخ المناقشة 2022/07/03.

# شكر

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الثبات  
و اعاننا على اتمام هذا العمل بعد ان سافرنا لنضع النقاط على  
الحروف و نكشف ما وراء ستار العلم و المعرفة فها هي ثمار عملنا  
قد اينعت و حان قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في اذن كل من سيفتح هذه المذكرة  
لينهل معها ما يشاء و يشتهي و ينقد ما يرفض و يبتغي.  
هي ايضا كلمات شكر الى كل من حثنا و غرس فينا الامل و الارادة  
الى كل من ساعدنا من قريب او بعيد.

كما لا أنسى جزيل الشكر و الامتنان للاستاذ المؤطر

عباسي عبد القادر

# إِهْدَاء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى :

الوالدين رحمهم الله لقد عاشوا حياتهم في رحلة طويلة من الكد والتعب لتوفير

جميع الاحتياجات التي تلزمني لمواصلة دراستي وهذا كان هدفهم .

اللهم ارحم والدي واغفر لهم وارض عنهم رضا تحل به جوامع رضوانك وتحل به دار

كرامتك وامانك ومواطن عفوك وغفرانك .

إلى كل إخوتي وجميع افراد العائلة الكريمة الى زملائي في الدراسة

الى كل من ساعدني ولو بكلمة

الى كل من سقط سهوا من قلبي ولم يسقط من قلبي

# مقدمة

يولي المجتمع الدولي اهتماما كبيرا بموضوع المجتمع المدني منذ عدة عقود، حتى أصبح الحديث عن المجتمع المدني يتجسد معه اسمى معاني المساواة والحرية وحقوق الإنسان. لذلك تسعى العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة إلى تشجيع ودعم المنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية، و ذلك من خلال البرامج الإنمائية المتعددة التي تسطرها سنويا بمختلف هيئاتها، والتي أصبحت الآن تميل إلى تشجيع المجتمع المدني في مختلف بلدان العالم وتشكيل المنظمات غير الحكومية وخاصة في المجتمعات النامية، وتسعى إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي والتكنولوجي والمعرفي (من خلال التكوين والتدريب) لهذه المنظمات المحلية، وتفضله بدل تقديم المساعدات للدول والحكومات، وذلك لغرض ضمان وصول المساعدات إلى الفئات المستهدفة وتنمية المجتمعات المحلية. ويكتسي موضوع المجتمع المدني أهمية كبيرة على الصعيد العالمي والعربي بصفة خاصة؛ إذ يعتبر من المواضيع الساخنة التي أضحت الجدال الدائر حولها على أشده؛ وذلك من خلال ما أتاحتها العولمة من فرصة الاطلاع على الآخر والتأثر به، وهو ما أسهم في رفع مستويات الوعي والشعور بالمواطنة لدى الأفراد عموما، وخاصة مع توفر الوسائل التكنولوجية والوسائط المعرفية، ما أدى إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية المترسخة حول الدولة والسلطة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان... وغيرها من المفاهيم التي روجت لها العولمة واستقطبتها الثقافات المحلية.

يعد المجتمع المدني فاعلا محوريا ومفصليا في التنمية المحلية من خلال جملة القرارات التي تتخذها المجالس المحلية ، وهناك توجه واضح في الآونة الاخيرة باشتراك فواعل المجتمع المدني في القرارات المحلية هذا بالتزامن تصاعد نداءات دولية نحو هذا المنحنى على ان تكون مشاركة لمجتمع المدني بصورة بارزة وشفافة من خلال استشارته وتفعيل هذا المسعى بتدليل العواقب البيروقراطية التي تواجهه باطار ما يسمح به القانون .الى جانب ضرورة نصوص قانونية تمكن المجتمع المدني من الانخراط في مساعي مكافحة وتجفيف منابع الفساد وذلك برفض والتبليغ عن الأشخاص الفاسدين مع توفير مناخ مناسب من خلال الحق في ابداء الراي والتعبير بكل شفافية فمؤسسات المجتمع المدني لها تأثير على أحداث التنمية في

المجتمع التي تعيش فيه من خلال ممارستها للحوكمة وما تحمله من مبادئ شفافية والمساءلة والمشاركة وسياسة القانون الامر الذي تسعى اليه معظم منظمات دول العالم فعلاقة الحوكمة بالمجتمع المدني علاقة شراكة ، فالأولى توفر المبادئ والثاني يوفر الآليات الضرورية لتجسيدها والميدان أفضل لتحقيقها .

وبالتالي حظي موضوع الحوكمة باهتمام الكثير من الباحثين لا سيما في الفترة الممتدة من أواخر السبعينات الى يومنا هذا باعتباره موضوع حيوي وليس ثابت ، وذلك لما له من دور فعال ومهم في تحقيق التقدم والرقي للكثير من دول العالم بغية التنمية ، ولا يتأتى ذلك الا من خلال مؤشرات من شفافية ومشاركة ومساءلة التي مكنت المواطن والجهات المسؤولة بالقيام بدورها على المستوى المحلي كفاء ، فعمل هذه الآليات يتطلب وجود ديمقراطية تشاركية لتحقيق كفاءته ولا تقوم الا بوجود مجتمع مدني رشيد فالديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي تقوم على تقريب الادارة من المواطن وتهتم بحل مشاكله ، بالإضافة الى أنها تمنح لها الحق في ابداء الرأي وصنع القرار داخل الادارة المحلية سواء على المستوى البلدي أو على المستوى الولائي .

ومن خلال هذا الموضوع سنحاول التطرق الى دور المجتمع المدني في تفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر .

### أهمية الدراسة :

انطلاقا مما سبق تبين أن موضوع المجتمع المدني و دوره في تفعيل آليات الحوكمة المحلية يعتبر موضوعا جديدا يؤكد على قيمته اسهام المجتمع المدني في سياق تصاعد دوره و تنوع أنشطته في عملية التنمية المحلية.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في تفعيل آليات الحوكمة المحلية و محاولة النهوض بالدولة و تحقيق التقدم الاجتماعي بالإضافة إلى العمل على اظهار الأهمية البالغة للمجتمع المدني باعتباره أقرب هيئة من أفراد المجتمع و التي من

خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم و أفكارهم و ايدولوجياتهم و أثر ذلك في تحقيق التنمية المحلية.

### أهداف الدراسة :

- محاولة وضع اطار مفاهيمي تحليلي للمجتمع المدني و ربطه بالحوكمة المحلية
- محاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين المجتمع المدني و الحوكمة المحلية و يتفق مع السياق الاقتصادي السياسي، الاجتماعي و الثقافي في الجزائر .
- ابراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني .
- الوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره و فعاليته.
- توفير مرجع علمي للباحثين في نفس المجال و اثناء الكم المعلوماتي لدى المطالعين للموضوع.

### مبررات اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع وفق اختيارات موضوعيه و اخرى ذاتية مقسمة على النحو التالي:

### أ- المبررات الموضوعية :

-معرفة تطور المجتمع المدني في الجزائر بشكل عام ومحاولة ايجاد علاقته بالحوكمة المحلية إضافة إلى معرفة مجالاته و مؤسساته و قدرته على تجاوز مختلف المعوقات و التحديات و دوره ووظيفته في مختلف الأزمات.

### ب- المبررات الذاتية :

تتمثل أساسا في الرغبة على الاطلاع المعمق بموضوع المجتمع المدني ودوره في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية وتنفيذها في الجزائر، وذلك بغرض الوصول الى تأصيل علمي ومنهجي لهذا الموضوع وتطوير البحث في مذكرات لاحقة .

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم نرى أن موضوع بحثنا يتطلب الالمام به من كافة الجوانب فالإشكالية التي تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عنها هي :

- ما هو دور المجتمع المدني في تفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر؟  
وبهدف معالجة هذه الإشكالية البحثية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

ما المقصود بالمجتمع المدني والحوكمة المحلية ؟

ما مدى مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية ؟

ما هي العراقيل التي واجهت المجتمع المدني في تطبيق آليات الحوكمة المحلية ؟  
فرضيات الدراسة :

- يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تفعيل آليات الحوكمة المحلية في الجزائر .
- تتأثر آليات الحوكمة المحلية في الجزائر بوظائف المجتمع المدني .

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** نتناول الدراسة كحيز مكاني الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي تتربع على مساحة 2.381.740 كم كأكبر دول من حيث المساحة إفريقيا وعربيا، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الجنوب مالي والنيجر وتشاد، ومن الغرب المملكة المغربية والجمهورية الصحراوية وموريتانيا، بتعداد سكاني قدره 39.5 مليون نسمة حسب احصائيات 2015.

- **الحدود الزمانية:** يتراوح مجال الدراسة من سنة 2010 الى 2020 وقد تم التركيز على هاته الفترة لأن هاته الفترة شهدت في رأي الباحث انطلاق العديد من برامج ومخططات الإصلاح على كافة الأصعدة وتطورا ملحوظا في كافة المجالات فيما يتعلق بالمجتمع المدني والحوكمة المحلية.

- **منهجية الدراسة:** للإجابة عن إشكالية البحث يجب اتباع خطوات البحث العلمي القائمة على توظيف مناهج البحث، والتي يتم اختيارها على أساس الأهداف الموضوعية للبحث وطبيعة

البحث والهدف المرجو منه من أجل أن تكون الدراسة شاملة ووافية قدر المستطاع، وقد تم الاعتماد في بحثنا هذا على المناهج والاقترابات التالية :

-**المنهج الوصفي التحليلي** :تم الاعتماد على هذا المنهج في وصف تحليل تأثير منظمات المجتمع المدني على مبادئ الحوكمة ومساهمة في تحقيقها.

-**المنهج التاريخي** :وذلك للتعرف على مجمل التطورات والتحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني والحوكمة المحلية من خلال التعرض لأهم المراحل والحقب التاريخية المرتبطة بذلك، فلا يمكن دراسة وتفسير هذه العمليات دون سوابق تاريخية .

كذلك اقتضت طبيعة البحث بعض الاقترابات المستخدمة في حقل العلوم السياسية والملائمة لإشكالية البحث وهي:

-**المقتراب القانوني** :وقد اتبعنا هذا المقتراب للرجوع الى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني المحددة لدوره ووظائفه، وكذلك النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالحوكمة المحلية، ومدى تطابق هذه القواعد القانونية ع الواقع العملي.

-**المقتراب الوظيفي** :الذي يساعد على ابراز الأدوار الوظيفية لتنظيمات المجتمع المدني، وكذا يساهم في تحديد العلاقة بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين.

-**اقتراب الدولة والمجتمع** :حيث تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد المفاتيح الرئيسية التي تحد من قوة المجتمع المدني ومدى مساهمته في الفضاء العام، وقد تمت الاستعانة بهذا الاقتراب من اجل محاولة دراسة وتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر ومدى تأثيرها في الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية.

-**الاقتراب النسقي** :إذ يفيدنا في تحديد طبيعة التفاعلات بين مكونات النسق السياسي ومدى استجابة النظام للمدخلات، بما في ذلك المطالب التي تقدمها تنظيمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين السياسيين وتسعى لتحقيقها .

لقد استندت دراستنا لهذا الموضوع الى العديد من الدراسات السابقة التي تمثلت في مجموعة من الكتب بالإضافة الى مجموعة من المذكرات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة ووجهات نظر متعددة نذكر منها:

1-أثار الدكتور " أحمد شكر صبيحي "في كتابه: مستقبل المجتمع المدني في الواقع العربي إلى واقع المجتمع المدني ودوره في إرساء أسس الديمقراطية من جهة وإعادة العلاقة بين المواطنين ومجتمعهم ودولتهم من جهة أخرى.

2-عزمي بشارة "المجتمع المدني" دراسة نقدية يبحث فيها عن تطور المفهوم ووظائف المجتمع المدني المؤدية للديمقراطية بعد أن غاب المفهوم وعاد الى الظهور من جديد.

3-دراسة الباحثة حدة بولافة في مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة لسنة 2011، حيث طرحت الإشكالية التالية: "الى أي حد تطور المجتمع الجزائري وإزادات فاعلية تنظيماته المختلفة منذ المرحلة الاستعمارية الى يومنا هذا، حيث تناولت فيها المجتمع المدني الجزائري ابان القوى الاستعمارية وبعد الاستقلال والتي قامت بإبراز الفائدة الفعلية التي يمكن أن تتجم عن العودة للتاريخ في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي والمدني في المجتمع المعاصر، ورصدت هذه الدراسة الأدوات المختلفة للمجتمع المدني من خلال مراحل تاريخية مختلفة.

4-دراسة نادية بونوة حول دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر 1989-2009 حيث طرحت الإشكالية التالية: "ما مدى تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة في الجزائر؟ وماهي أهم العوائق التي تعترض نجاحه وتحده من فعاليته؟"، عالجت من خلال دراستها رصد وتحليل دور المجتمع المدني في رسم وصنع السياسة العامة في الجزائر، لأنه بات موضوع مهم يحتاج الى دراسة جادة حيث توصلت الى جملة من النتائج منها غياب وانعدام العلاقة بين السياسة العامة والبيئة.

5-دراسة الدكتور ناجي عبر النور حول "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"، سعى من خلال بحثه الى تحديد مفهوم الحوكمة المحلية من المنظور السياسي عبر تطوره التاريخي ثم حلل أسباب ظهور هذا المفهوم وعلاقته بالتطور الديمقراطي، كما يقدم هذا البحث نموذج عن دراسة حالة عن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي الأحزاب السياسية حيث يبرز دورها في مطالبتها بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية، الشفافية، المشاركة الديمقراطية التي هي أهم مميزات الحوكمة.

### المفاهيم التي لها علاقة بأدبيات الدراسة:

-الديمقراطية التشاركية: هي عملية تؤكد على المشاركة الواسعة للناخبين في توجيه وإدارة النظم السياسية.

-الحوكمة: تعني إدارة منسقة، وسياسات متماسكة والتوجيه في العمليات، واتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية.

-التشبيك: إطار طوعي "اختياري" وليس اجباري، يضم أف اردا ومجموعات أو منظمات لتحقيق التضامن .

### هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة الى مقدمة و فصلين وخاتمة وهي كالآتي:

يتضمن الفصل الأول الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني والإدارة المحلية والحوكمة المحلية، وينقسم الى أربعة مباحث المبحث الاول تطرقنا فيه الى مفهوم المجتمع المدني المطلب الاول نشأة ومفهوم المجتمع المدني. ويتفرع الى فرعين هما المفهوم ونشأة المجتمع المدني المطلب الثاني وظائف المجتمع المدني وخصائصه ويتفرع كذلك الى فرعين الخصائص والوظائف المتعلقة بالمجتمع المدني أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى نشأة الادارة المحلية وتطورها وفيه مطلب يتعلق بمفهوم الادارة المحلية ومطلب يتعلق نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر ومطلب ثالث وظائف الادارة المحلية. ويتفرع الى فرعين الوظائف والخصائص المتعلقة بالإدارة المحلية أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن مفهوم الحوكمة المحلية وتحدثنا فيه عن تعريف

الحوكمة المحلية في المطلب الاول والمطلب الثاني عن نشأة الحوكمة المحلية ومطلب ثالث عن مبادئ الحوكمة المحلية علاقتها بالمجتمع المحلي وفي المبحث الرابع تطرقنا فيه الى تطور المجتمع المدني و الحوكمة في الجزائر ويتفرع الى مطلبين المطلب الاول تطور المجتمع المدني في الجزائر و المطلب الثاني تطور الحوكمة المحلية في الجزائر.

أما الفصل الثاني يعالج مساهمة المجتمع المدني في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر، مقسم بدوره الى أربع مباحث، المبحث الأول مساهمة المجتمع المدني في تجسيد مبدأ المشاركة، مقسم الى ثلاثة مطالب ، المطلب الاول آليات مشاركة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة اما المطلب الثاني آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ المساواة اما المطلب الثالث آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ الشفافية والمبحث الثاني فكان حول الاطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر ومقسم الى مطلبين المطلب الاول الاطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني والمطلب الثاني الاطار القانوني لمشاركة الحوكمة واما المبحث الثالث يتضمن معوقات المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها وينقسم الى مطلبين المطلب الاول معوقات المجتمع المدني وسبل تفعيله والمطلب الثاني معوقات الحوكمة المحلية وسبل تفعيلها والمبحث الرابع حول برامج ومخططات الادارة المحلية التنموية في الجزائر وفيه مطلبين المطلب الاول مخططات تنموية التي تقوم بها البلدية لتجسيد التنمية المحلية والمطلب الثاني مخططات تنموية التي تقوم بها الولاية لتجسيد التنمية المحلية وفي الاخير الخاتمة .



## الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني والادارة المحلية  
والحوكمة المحلية

**تمهيد :**

يعتبر مفهوم المجتمع المدني أحد التعبيرات الأكثر انتشارا في نهاية هذا القرن و بداية الألفية الجديدة والواقع أن انتشاره مرتبط بتحولات عميقة شهدها العالم في هذه الفترة. كما ارتبط هذا التوسع في استعماله و شيوعه بمفاهيم أخرى نكاد نجزم أنها لصيقة به بينهما من ارتباطات عضوية قوية سواء من حيث أطرها المرجعية الفكرية، أو من حيث علاقات التداخل التي بينها في الممارسة الفعلية. تلك المفاهيم هي الدولة الحديثة، (دولة الحق والقانون)، الديمقراطية و حقوق الإنسان.

ومن أجل دراسة موضوع الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، تم تقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث

- المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدني .
- المبحث الثاني : نشأة الادارة المحلية وتطورها .
- المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة .
- المبحث الرابع : تطور المجتمع المدني والحوكمة في الجزائر.

**المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدني :****المطلب الاول : نشأة ومفهوم المجتمع المدني :****1- نشأة المجتمع المدني:**

شهد مصطلح المجتمع المدني تحولات كبرى في توظيفه، منذ مرحلة التأسيس مع هيغل ولوك وماركس ودي توكفيل وغرامشي، حتى توظيفه المعاصر، وكانت تحولات المدلول تابعة لظروف البيئة وحاجاتها والتوجيهات السياسية والاقتصادية السائدة لدى نخبة الفكرية والسياسية، غير أن دلالات المصطلح تكاد لا تبتعد عن المؤسسات المجتمعية التي ينتظم فيها الأفراد خارج أجهزة الدولة ومؤسسات السوق والمؤسسة الكنسية. وقد استخدم المصطلح استخدامات عدة رافقته منذ نشوئه حتى اليوم، فاستخدامه الأول هو الذي كان يجعل منه مناقضا لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو لدى بعضهم المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى. وقد نشأ هذا الاستخدام في سياق تحلل النمط التقليدي للمجتمع الإقطاعي أو الدولة ما بعد الإقطاعية القائمة على البديهية الدينية أو العرفية، ونمو الشعور بأن السياسة صناعة، أي أنها نشاط عقلي وتابع لعمل الإنسان والمجتمع، ومن خلف ذلك ظهور النظرية السياسية الحديثة. وكانت الحاجة ضرورية إلى مفهوم جديد يعكس النزوع المتزايد لاكتشاف ما سوف سمي بالسياسة المدنية، أي السياسة التي تعبر عن حقيقة الإنسان وطبيعة اجتماعه المدني وخصوصيته، مقابل ما كان سائدا في الحقبة الوسطية من انعدام السياسة بوصفها مجالا عاما ومشتركا ومن ارتباط السياسة بالدين أو بالأثر الأرستقراطي أو بالاثنين معا. فبنية المجتمعات ما قبل الحديثة كانت تقتصر على ثلاث مراتب أساسية من الوجهة السياسية: رجال الدين والكنيسة، وطبقة النبلاء أو ملاكي الأرض والإقطاعيين، ثم عامة الشعب<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد ، القطاطشة ، (الدور الرقابي لتنظيمات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة)، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2013ص18

جاء الاستخدام الثاني للمفهوم في القرن التاسع عشر خاصة بعد أن أصبحت السياسة تعاقدية وألغت الصيغة التراتبية، كما نقلت الثورة الصناعية المجتمع الأوروبي من نمط العلاقات الحرفية الصغيرة الحجم والكبيرة العدد التي تربط الأفراد في علاقات عائلية، أو في الإقطاعات بين السيد وأقنانه، إلى طرح مسائل جديدة على المجتمع، تمثلت في ظهور الاعتماد المتبادل بين الأفراد، إلى جانب ظهور نمط الاقتصاد السلعي بفعل قوانين التراكم والتركز الرأسمالي، الأمر الذي طرح بقوة إعادة بناء هذه العلاقات في موازاة الدولة الحديثة، وبمعنى آخر بناء المجتمع المدني وفق حقيقته الجديدة، وعلى الاشكاليات النظرية، اهتم كبار فلاسفة القرن التاسع عشر وفي مقدمتهم هيغل وماركس بالرد عليها<sup>1</sup>.

ونشأ الاستخدام الثالث للمفهوم في النصف الأول من القرن العشرين على يد المفكر الإيطالي الشيوعي أنطونيو غرامشي، الذي ترك أكبر الأثر في المفهوم واستخداماته المعاصرة، إذ طرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، واستخدمه في إعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية في بلاده. ووفق المنظور الغرامشي فإن المجتمع المدني يعد المجال الذي تتجلى فيه الهيمنة الاجتماعية وأداتها المثقفون والثقافة، في مقابل المجتمع السياسي أو الدولة الذي تتجلى فيه السيطرة أو القيادة المباشرة<sup>2</sup>.

الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني، مر بثلاث مراحل رئيسة، الأولى هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى السياسية بهدف ضخ دم جديد في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها، وقد تمثل ذلك بإدخال عناصر ومسؤولين في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية، على سبيل تقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع ومن الجمهور الواسع الذي عفا عنها في الوقت نفسه.

<sup>1</sup> نادية بونوة ، (دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، ، 2010ص26

<sup>2</sup> أحمد شكر الصيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000ص 22

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم هذه الأخيرة بالتراجع عنها. وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه بنفسه، ويتحمل هو نفسه مسؤولية إدارة معظم شؤونه الأساسية. وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة للتغطية على عجزها المتزايد عن الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها، وتبرير الانسحاب من ميادين نشاط بقيت لمدة طويلة مرتبطة بها لكنها مكلفة، ولا يتفق الالتزام بالاستمرار في تلبيتها على حساب الدولة مع متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندراج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة. أو الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل أكبر فأكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية. وشيئا فشيئا يتكون في موازاة هذا القطب الدولي والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية والتجارية من منطلق إعطاء الأولوية للحسابات الاجتماعية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية<sup>2</sup>.

وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى أن يكون أداة نظرية لبلورة سياسية عالمية ومن ثم وطنية أيضا بديلة تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التي ينزع السوق الرأسمالي إلى تدميرها وتجاوزها. وهذا يعني أن المفهوم ابن بيئته التاريخية والاجتماعية، وابن الفكر السياسي الذي نشأ فيه، وأن خبرة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الغرب، أدت إلى إيجاد نوع من الاعتماد المتبادل بينهما في الأدوار، بما يحقق مصالح الحضارة الغربية وأهدافها العليا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع ، ص23

<sup>2</sup> أحمد شكر الصبيحي، نفس المرجع ، ص24

<sup>3</sup> نادية بونوة، نفس المرجع السابق، ص30

يقوم الأساس التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ضمن ارتباطه بالواقع وضمن الشروط التاريخية التي تشكل فيها، على ما يلي :

أولا على أساس مضمون الحياة المدنية الحديثة والمعاصرة، التي جوهرها التحرر السياسي، وعلى التمييز بين الإنسان المطلق والإنسان الديني، وبالأحرى على انفصال الإنسان الديني واستقلاله، عن مواطن الدولة المدنية، باعتبار هذا التمييز، أو هذا الاستقلال هو البذرة العقلية للتحرر السياسي بالذات أو الأسلوب السياسي للتحرر من الدين. إن التحرر السياسي للدولة من الدين، وكذلك التحرر السياسي للإنسان من الدين، يمثل انتقال الدين من ميدان الحق العام إلى ميدان الحق الخاص، لكي يأخذ شكل قضية فردية خاصة محضة. ولأن هذا التحرر السياسي هو حق يتعلق بالإنسان الواقعي، الفرد، مواطن الدولة، ومقياس لحرية، لا في الأفكار والمعتقدات أيا كانت طبيعتها فقط، وإنما أيضا في الحياة الواقعية، حيث يعيش الإنسان حياة مزدوجة، سماوية وأرضية، حياة في الدولة السياسية، باعتباره كائنا اجتماعيا، وحياة في المجتمع المدني، باعتباره فردا خاصا<sup>1</sup>.

ثانيا يقوم المجتمع المدني على أساس احترام حقوق الإنسان، وهي جزئيا الحقوق السياسية، ومضمونها يكمن في المشاركة السياسية في الدولة. أما مرتكزات إعلان حقوق الإنسان، فتتمثل في المساواة السياسية والقانونية، والحرية والملكية الخاصة، والأمن. من الناحية التاريخية، والسياسية، والأخلاقية، إن الحرية الفردية تشكل أساس المجتمع المدني، وإن المجتمع المدني، هو مجتمع القانون والنظام، وهو قائم على مفهوم الملكية الخاصة، ومفهوم الحرية، ومفهوم النزعة الذاتية الاستقلالية، وعلى سيادة الحق البرجوازي في العلاقات التبادلية بين الأفراد داخل هذا المجتمع المدني، على نقيض العلاقات التبادلية بين الناس في نظام المراتب، والطوائف الحرفية، المتجسدة في الامتيازات داخل المجتمع الإقطاعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد ابراهيم خيرى الوكيل، (دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007ص85

<sup>2</sup> مشري مرسى، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية التفعيل، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة الشلف، 20أوت، 2005ص65

ثالثاً إن المجتمع المدني بهياكله الاقتصادية، وانقساماته الطبقية والفئوية، وتبايناته الاجتماعية وتكويناته السياسية والنقابية، الذي تحكمه مبادئ المواطنة، والمساواة السياسية والقانونية بين الأفراد في الحقوق والواجبات، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية، والبلدية والمحلية، لانتخاب الممثلين، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، الذي لا يتحقق كمبدأ، إلا في ظل سيادة الديمقراطية، بوصفها أيضاً الساحة التي يتقاطع فيها المجتمع المدني مع الدولة، فإن هذا المجتمع المدني عينه، هو مجتمع الاختلاف، والتعدد، والتعارض، والتناقض، داخل بنيانه، وهياكله الاجتماعية والسياسية، لأن الاختلاف والتعدد، والتعارض، والتناقض، صفات جوهرية متأصلة في الأفراد، والجماعات، والطبقات، الشرائح الاجتماعية المختلفة، والطوائف، والأمم، والدول، والشعوب، والحضارات، وهي جميعها ظاهرات متأسس بعضها على البعض الآخر في علاقة جدلية، تشكل قانون التغيير، والتطور، والتقدم، في حركة التاريخ بوجه عام وتاريخ الديناميات الداخلية للمجتمع المدني بوجه خاص.

رابعاً إن أصول المجتمع المدني قديمة وعالمية، وتاريخية، موجودة في الحضارات القديمة اليونانية والرومانية، والعربية في العصرين الأموي والعباسي، وفي الحضارة الصينية. وهو وجود تاريخي، وثري بتنوعه<sup>1</sup>.

## 2- مفهوم المجتمع المدني :

ثمة اجتهادات متنوعة لتعريف المجتمع المدني، لكن جميعها تميز المجتمع عن الدولة، وتشير إلى منظومة الأطر الاجتماعية الطوعية التي تتوسط بين الدولة من ناحية والمكونات الأساسية للمجتمع من الناحية الأخرى (الأفراد، الأسرة، الشركات). لذا يمكن قبول التعريف التالي للمجتمع المدني، بوصفه تعريفاً يختزل ويجمع التعريفات العديدة التي حاول المفكرون والباحثون إعطاءها له حيث يشير إلى أن المجتمع المدني على أنه : " يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تساهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية وارتفاع

<sup>1</sup> السواح، وائل، الديمقراطية، سلسلة «التربية المدنية»، منشورات بيت المواطن - دمشق، ط1، 2014، ص 45

بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها كما أن لها اغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف الى نشر الوعي<sup>1</sup>.

وفي تعريف آخر يعرف المجتمع المدني باعتباره " يتشكل من مجموعه التنظيمات التطوعية الحرة التي تمنع المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيام ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"<sup>2</sup>.

وفي تعريف الثالث يعرف المجتمع المدني على أنه: " يتكون من الأبنية السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية التي تنتظم في اطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الإجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك في صورته دينامية مستمرة من خلال مجموعه من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلاله عن الدولة"<sup>3</sup>.

ويعرف ابو النصر 2007 المجتمع المدني على أنه: " تلك المنظمات تطبعيه وغير حكومية وغير هادفه للريح يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهه المشكلات سواء لأنفسهم او للآخرين في المجتمع"<sup>4</sup>.

أما عيسى نهوند 2004 ان المجتمع المدني : "هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الطوعية التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي وهذه التنظيمات هي وسائط بين المجتمع والسلطة ومن مهماتها بلورة المصالح الوسطة والضغط اهداف اساسية هي الديمقراطية و التنمية ولها ثقافة انسانية جامعة الانقسامات السياسية<sup>5</sup> ويمكن القول من خلال ما ذكرناه أن المجتمع المدني أنه وعاء يضم كافة المنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الربحية والتي تقدم جملة من الأنشطة التطوعية الحرة .

1 عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق،مجلة الأستاذ- العدد 203،

2012، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان/ كلية التربية . ابن رشد ص621.

2. السواح، وائل ، نفس المرجع ،ص47.

<sup>3</sup> عباس فاضل محمود،نفس المرجع ، ص 623 .

<sup>4</sup> أبو النصر، مدحت محمد. إدارة منظمات المجتمع المدني، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة. 2007، ص 71

<sup>5</sup> عيسى نهوند المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام، مؤسسة فريدريش ايبرت ،بيروت. 2004 ، ص 41

**المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني وخصائصه :****1- خصائص المجتمع المدني**

يعتبر عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع الفصل إليه في تحديد خصائص واضحة لتنظيمات المجتمع المدني، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتأولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتغتون وهي كالتالي:

❖ **القدرة على التكيف:** ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكيفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

❖ **الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال:  
✓ من حيث النشأة: فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

✓ استقلال مالي: ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة<sup>1</sup>.

❖ **استقلال إداري وتنظيمي:** ويقصد به استقلال تنظيمات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

❖ **التعدد:** ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل تنظيمات المجتمع المدني وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

1 تكوك أحمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص: جماعات محلية، جامعة مستغانم، 2019-2020، ص23.

❖ **التجانس** :ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل تنظيمات المجتمع المدني ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت- بطرق سلمية<sup>1</sup> .

2- **وظائف المجتمع المدني**: تتعدد وظائف المجتمع المدني وأدواره وهذا التعدد يفسر مدى اهميته عموما وبالأخص للمجتمعات النامية بحكم الوظائف التالية:

✓ **اولا تحقيق النظام والانضباط في المجتمع** :فهو اداة لضبط السلوك الافراد والجماعات والتعامل في ما بينهم ويكفي في هذا الصدد الاشارة الى كل منظمه او جمعيه تبع مجموعه من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه الى عضويتها ويعتبر الالتزام الاعضاء بهذه القواعد شرطا لقبولهم واستمرارهم في المنظمة

✓ **ثانيا تحقيق الديمقراطية** :من اهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسه المجتمع المدني اشاعه ثقافة مدينه ترسي احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر وادارة الخلاف بوسائل سلميه في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع التزام بالمحاسبه العامة والشفافية

✓ **ثالثا التنشئة الاجتماعية والسياسية** :وهذه الوظيفة تعكس قدره المجتمع المدني على غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الافراد من الاعضاء الجمعيات ومنظمات وعلى رأسها قيم الانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس لشؤون العمل المجتمع كله بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة

✓ **رابعا وظيفه تجميع المصالح** :تتبلور من خلال المؤسسات المجتمع المدني مواقف جماعيه من القضايا والتحديات التي تواجه اعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على اساس هذه المواقف وتمارس هذه الوظيفة بشكل اساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائل المنظمات الدفاعية.

<sup>1</sup> ناديه بونوة ، نفس المرجع السابق، ص48

✓ **خامسا الوساطة والتوفيق**: التوسط بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات للاتصال والنقل اهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقه سلميه وترتبط وظيفه التعبير والتمثيل والتحدث باسم الجماعات معينه بتلك الوظيفة التنظيمية اذا تتولى المؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدا بتلقي المطالب التي عادت ما تكون متعارضه ومتضاربة وتجميعها واعاده ترتيبها وتقسيمها الى فئات محدده قبل توصيلها الى الحكومة

✓ **سادسا وظيفه حسم الصراعات وحلها**: من خلال مؤسسات المجتمع المدني تحل معظم النزاعات الداخلية بين اعضائها بوسائل وديه دون اللجوء الى الدولة واجهزتها وبذلك فان المؤسسات المجتمع المدني تجنب اعضائها المشقة والتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشا بينهم من منازعات وتسهم بذلك في تقوية اسس التضامن الجماعي<sup>1</sup>

✓ **سابعا التعبير والمشاركة الفردية والجماعية**: وجود المجتمع المدني يشعر الافراد بان لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم تعبير عن مصالحهم بحريه وسلميه حتى لو كانت تعرض الحكومة وسياستها وهذه الوظيفة تؤدي الى تقوية شعور الافراد بالانتماء والمواطنة وبانهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحريه دون الاعتماد عليها لخدمه المجتمع وهم مطمئنون الى ان حقوقهم وحررياتهم مصونه لان هناك حصنا يحتمون به في حاله التعدي عليهم

✓ **ثامنا توفير الخدمات والمساعدة**: ان جزءا مهما من وظيفة المنظمات المجتمع المدني هو الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها الا انها كذلك تمد يد العون المساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيريه واجتماعيه هدفها مساعده الفئات الضعيفة التي توجد عليها المجتمع بالإضافة الى ذلك يحدد كينجيسلي<sup>2</sup> أربع وظائف رئيسية لمنظمات المجتمع المدني المشتركة بين الملتزمين والاصلاحيين والمتطرفين الاهداف أولا احداث الوعي العام حيث

<sup>1</sup> أميرة عادل أحمد ، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه،مجلة القانون ،المجلد12 ،العدد الثاني

،2021،ص170

<sup>2</sup> أميرة عادل أحمد ، نفس المرجع ،ص173

تشارك في المنظمات المجتمع المدني في تثقيف المجتمع بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسة او غير متعلقة بها وتصبح منظمات المجتمع المدني اكثر شيوعا في حالة وجود طبقه وسطي قويه حارسه على التثقيف العامة . ثانيا يقال ايضا ان منظمات المجتمع المدني تشارك في مشاريع التنمية وقد تشمل هذه المشروعات الوقاية من الامراض واكتساب المهارات والتمكين وهو بالطبع الامر الشائع في بلدان العالم الثالث النامية كما ذكرنا آنفا ثالثا منظمات المجتمع المدني دور هام عندما يتعلق الامر ببناء السلام بمساعدة المجتمعات التي تمزقت بسبب الصراعات السياسية والحروب .رابعا منظمات المجتمع المدني لها دور الانفجار الديمقراطية خاصة بعد انقضاء الحرب الباردة .

## المبحث الثاني: نشأة الإدارة المحلية وتطورها .

### المطلب الاول : مفهوم الادارة المحلية .

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لوجهات النظر النتيجة بها المفكرون ولعل سبب ذلك يرجع الى كل مفكر كان ينظر الى الإدارة المحلية من زاوية معينه مبنيه على الفلسفة الفكرية السياسية والقانونية للدولة التي ينتمي اليها المفكر ولكن بالنهاية نجد ان اولئك المفكرين قد اتفقوا على المبادئ الأساسية التي تتعلق بنظام الإدارة المحلية ولا شك ان اختلاف الجوانب التي يهتمون بها والاهداف التي يرمون الى تحقيقها تدعونا الى التعرف على بعض هذه التعريفات ذات العلاقة بمفهوم النظام الإدارة المحلية.

يعرفها الكاتب البريطاني كرام مودي ( Modie Grame ) على أنه " مجلس منتخب تركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضه للمسؤولية السياسية امام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجزاء الدولة " ويعرفها العطار على انها: " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت اشراف الحكومة ورقبتها 1" كما عرفها الشخلي: " أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة تقوم على فكرة توزيع النشاطات

<sup>1</sup> محمد محمود الطعمنة، نظم الإدارة المحلية "المفهوم والفلسفة والأهداف"، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في

الوطن العربي، داره البحوث والدراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية. رابط التحميل

والواجبات بين الأجهزة المركزية المحلية وذلك لغرض ان تتفرع الاولى لرسم السياسة العامة للدولة اضافة الى ادارته المرافق القومية في البلاد وان تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق اغراضها المشروعة<sup>1</sup> "

ومن خلال ما جاء في هذه التعريفات التي ذكرناها يمكن القول ان القواسم المشتركة بين هذه التعريفات يمكننا القول ان الإدارة المحلية جزء من النظام العام للدولة منحت الحكومة المركزية شخصية معنوية وذلك لتلبية لاحتياجات المجتمع المحلي متمثلة بهيئة منتخبة تعمل تحت رقابة واشراف السلطة المركزية .

### المطلب الثاني : نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر .

يعد نظام الإدارة المحلية في الجزائر من أقدم النظم المحلية، إذ يمكن إرجاعه إلى العهد العثماني في بداية القرن السادس عشر 1516م ، حيث قسمت البلاد من الناحية الإقليمية إلى أربعة مناطق البايليك وهي دار السلطان أي العاصمة وضواحيها، بايليك التيطيري وعاصمته المدية، بايليك الغرب وعاصمته وهران، بايليك الشرق وعاصمته قسنطينة يتكون البايليك من تنظيمات إقليمية إدارية أخرى أقل حجما من الأولى وهي : البلدية، المنطقة ، الوطن، كما يتكون البايليك من عدة مستويات وهي : الباي، ديوان الباي المجلس الاستشاري، المصالح الإدارية البايليك. تمثلت صلاحيات واختصاصات الباي في المحافظة على النظام والأمن العموميين والحيلولة دون انتفاضة السكان المحليين والسهر على جباية الضرائب<sup>2</sup>.

بعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830 فظهرت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر، الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 27 نوفمبر 1832، ولم يقتصر تنظيم الدولة على المستوى المركزي الأمير كرئيس للدولة، مجلس الحكومة، المجلس الاستشاري السلطة التشريعية، السلطة القضائية، بل امتد إلى المؤسسات المحلية، بحيث نظمت على غرار الهيئات المركزية وبنفس القواعد، وتم تفويض خلفاء الأمير بالولايات

<sup>1</sup> محمد محمود الطعمنة، نفس المرجع ، ص 09

<sup>2</sup> أفالو وفاء، شرفي أمينة، دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 جامعة قالمة، 2013، ص 70

بسلطات كبيرة، بحيث توسعت وبنفس القواعد، بحيث توسعت اللامركزية إلى مدى بعيد، الأمر الذي أثار نقاشا واسعا حول طبيعة الحكم المحلي، هل هو من نوع اللامركزية، أم هو حكم فيدرالي وقسمت البلاد إقليميا إلى ثمانية ولايات، وعلى رأس كل ولاية خليفة يعتبر ممثل الدولة وخليفة الأمير هذا إلى جانب الديوان وشرطة الولاية ومجلس الشوري الولائي<sup>1</sup>.

#### أ- المجالس المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسية:

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر، سياسات متعددة، فلقد كانت تلجئ إلى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين، وأحيانا تلجئ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة.

ففي المرحلة الأولى 1830. 1887 قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم:

1- أقاليم مدنية يقيم فيها الأوروبيون وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا.

2- مناطق عسكرية يسكنها الجزائريون وتخضع للإدارة العسكرية.

3- مناطق مختلطة وتحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان

الجزائريين، يخضع الأوروبي للإدارة المدنية، والجزائري للإدارة العسكرية.

وقد أنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم والمحكومين. ففي المرحلة الثانية، اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي الجزائر، وهران، قسنطينة وعلى رأس كل ولاية والي يساعده مجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي، القسم الأوربي في الشمال حيث يتمركز هذا الأخير، وأقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية. وضم البلديات المختلطة، ووجدت في المناطق التي يقل فيها تواجد الأوروبيون، وترتكز إدارة البلدية على هئتين وهما: المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم واللجنة البلدية يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين و

<sup>1</sup> أفالو وفاء، نفس المرجع السابق، ص72

كذلك ضم البلديات الأهلية، ولقد تواجدت في مناطق الجنوب الصحراء وبعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال، وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري

يلاحظ أن نشوء وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيه عدة عوامل منها التغييرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الاستيطان والضغط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية.

أما من حيث دور البلديات، فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري، بل كانت أداة إدارية فقط، تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوروبية.

ب- المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية:

فكر قادة الثورة بعد عامين من اندلاع ثورة أول نوفمبر، 1954 في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 لتنظيم وهيكله الثورة، ومن القرارات الهامة التي جاء بها هذا المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية، حيث قسمت الجزائر إلى ستة ولايات، وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسامات، و بذلك تجسد السلطة المحلية.

تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والإخبار، وهو مؤطر بهياكل ومكاتب وأجهزة إدارية. أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش جبهة التحرير الوطني<sup>1</sup>.

لقد غطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى، أصبحت تسييرها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي، تنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية، إلى الشؤون المالية والتمويل وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى والأحياء، وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية.

<sup>1</sup>أفالو وفاء، نفس المرجع السابق، ص73

## ج - المجالس المحلية في الجزائر بعد الاستقلال

عاشت الجزائر غداة الاستقلال حالة فراغ إداري، بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية وورثت البلديات العديد من المشاكل الاجتماعية والثقافية كالأمراض والفقر والجهل والامية والبطالة نتيجة السياسة الاستدمارية.

ولتجاوز هذه الوضعية، عمدت السلطات العامة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التأطير والتنظيم الإداري المحلي والتشريع في اتجاه الإصلاح الإداري.

فلجأت إلى تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج عدة بلديات معا لإمكانية إدارتها وتسييرها، فأصبح بذلك عدد البلديات 687 بلدية بعدما كان 1500 بلدية، أما على مستوى التأطير تم تنظيم دورات تدريبية وملتقيات لصالح موظفي البلدية لتأهيلهم للقيام بالأعمال الإدارية أما الإصلاح في المجال التشريعي، فقد كرسه دستور ، 1963 حيث اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو وارد بالمادة (9) منه<sup>1</sup>، وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964 "ضرورة إعطاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية، هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ثم صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم 24/67 الصادر في 18 جانفي 1967 والمتضمن قانون البلدية ، ثم صدور الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمتضمن قانون الولاية، وبموجبها أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية<sup>2</sup>.

واعتبرت الجماعات المحلية في الجزائر وخاصة البلدية منذ 1967 حجر الزاوية في بناء الدولة والنظام السياسي الجزائري بهدف إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية وتجسيد اللامركزية.

<sup>1</sup> زهير عبد الكريم الكايد، (الحكمانيةGevernance - قضايا وتطبيقات )، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص.30

<sup>2</sup> محمد سعدي، (متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر)، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة ، ، 2017، ص26

ومن مظاهر التحول الديمقراطي في الجزائر هو تبني مبدأ التعددية الحزبية واللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخاب التعددي لتمثيل الإرادة الشعبية على المستوى المحلي، حيث اعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وهذا يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والسلطات المحلية في اتخاذ القرار وسلطة التنفيذ. وتماشيا مع الإصلاحات السياسية والإدارية جاء القانون البلدي رقم 08 / 1990 وقانون الولاية رقم ( 1990/09) ليحدد مسارا جديدا في التنظيم الإداري المحلي

### المطلب الثالث : وظائف الادارة المحلية .

#### 1- خصائص الإدارة المحلية:

- تتميز الإدارة المحلية بخصائص تنفرد بها عن الإدارة المركزية من أهمها<sup>1</sup>
  - قربها من الأفراد يجعلها تصل إلى أعماق حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
  - هدفها تنمية المجتمعات المحلية لتوفر للفرد معيشة أفضل.
  - تعمل على تكييف النظام الإداري ليلتئم الأفراد دون تطويع الأفراد ليتكيفوا مع الإدارة.
  - اشتراك الأفراد في إدارة الأمور ذات الأهمية المحلية لأن الأفراد أقدر على معرفة حاجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات.
  - تعتبر مدرسة للتربية السياسية للأفراد لإعداد القيادات الصالحة.
  - تدعيم الروابط الاجتماعية بين أبناء المجتمعات المحلية وتوفير أسباب التنمية الاجتماعية السليمة وخاصة في مجتمعات المدينة التي يعاني فيها السكان من ضعف الشعور بالانتماء إلى المجتمع بالإضافة إلى تغيير أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
  - إثارة الحماس والتنافس بين أفراد المجتمعات المحلية المختلفة لتحقيق أكبر قدر من النهوض بمجتمعاتهم معتمدين في ذلك على جهودهم الذاتية
- 2- وظائف الادارة المحلية :

1 أسماء، بكر، عبد الصمد علي، محمد راشد، (نحو تطبيق اللامركزية في الوحدات المحلية بريف المنيا)، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، جامعة أسبوط، مصر، العدد، 2016، 47، ص 107

تختص الادارة المحلية بوجه عام بجميع المسائل ذات الأهمية المحلية وتشمل مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والوقائية والثقافية والعمرانية والمرافق العامة ومن الطبيعي أن تقسم المهام الادارية طبقا لمؤديها أي المهام التي تؤدي بكفاءة وفاعلية محليا لابد وأن تسند إلى الادارة المحلية وبالتالي المهام التي لا يمكن أن تؤدي بفاعلها على المستوى المحلي مسند إلى مستويات أعلى من الادارة وللإدارة المحلية وظيفتين أساسيتين<sup>1</sup> هما:

➤ **أولا الوظيفة التنموية :** وهي المسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ادارة عملياته التنمية المحلية ويمكن تقسيمها إلى :

- وظائف مرتبطة باحتياجات السكان المباشرة .
- وظائف مرتبطة بالتخطيط المستقبلي والتنمية .

➤ **ثانيا الوظيفة السياسية :** وهي تحقيق الديمقراطية السياسية المحليين عن طريق التمثيل العادل لأفراد المجتمع في المؤسسات السياسية

- دفع السكان المحليين إلى المساهمة والمشاركة الفعالة في أداء ممارسة دورهم السياسي.
- تدريب القيادات السياسية على مستوى المجتمع.

وبعد أن تطرقنا الى مفهوم الادرة المحلية ووظائفها ،لابد من التذكير هنا الى وجود ذلك الجدل الواسع بين المصطلحين المتداخلين الادارة المحلية والحكم المحلي فالأول (الإدارة المحلية) يتعلق باللامركزية الإدارية في حين ان الثاني (هو الحكم المحلي) يتعلق باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الاتحادية الفدرالية كما انه يوجد رأي ثاني ذهب إليه بعض الباحثين، يتلخص في إعتبار نظام الإدارة المحلية خطوة أو مرحلة أساسية نحو الحكم المحلي، حيث تبدأ بعض الدول عند تطبيق اللامركزية الإدارية بتفويض الصلاحية أو تحويلها أولا من الحكومة لممثليها في المحافظات ثم تبدأ بتطبيق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حالة نجاح هذه الإدارة المحلية تقوم بتطبيق نظام الحكم المحلي وهناك رأي ثالث يميل إليه كثيرا من الباحثين، و يدعو إلى التفريق بين المصطلحين، ويروونه اختلاف في التعبير،بمعنى ان لهما مدلولوا واحدا، و أنهما

<sup>1</sup> خلاف وليد، (دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010، ص 87 .

يشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة يتباين تطبيقه من دولة إلى أخرى<sup>1</sup> وهذا ما يدفعنا أكثر للنظر في مفهوم الحوكمة ونشأتها وتطورها .

### المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة المحلية .

إن التطور الحديث الذي شهدته معظم المجتمعات أدى إلى تزايد حجم المطالب والضغوطات على الدولة مما أدى الى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات واخفاق تنفيذ العديد من السياسات التنموية، وهو ما فرض مجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية من طرف عدة مؤسسات دولية من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات تنموية ناجحة، كما دفع ذلك بالعديد من الدول الى محاولة تطبيق أسلوب الحكم الديمقراطي وتجسيد الحوكمة المحلية من أجل تحقيق الفاعلية في الشؤون العامة ، حيث أصبحت الدول في اطار تطبيق سياسة مفهوم الحوكمة المحلية تعمل على توسيع قاعدة الاصلاح والمشاركة الذاتية للفرد في شؤون المجتمع الذي أصبح له دورا رئيسيا على جدول أولويات المجتمع الإنمائية.

### المطلب الاول : تعريف الحوكمة المحلية :

عند بحثنا في مجال استخدام مصطلح الحوكمة وجدنا بأن هذا المصطلح قد تم توظيفه في كتابات عديدة ومنذ زمن ليس بقريب، إلا أن هذا الاستخدام كان يقتصر فقط على حقل المؤسسة في تنظيمها وتسييرها وعلاقاتها، ولم يتم استخدامه في الشأن العام، أي في تسيير شؤون الدولة والمجتمع، كما لم تتم تلك النقلة لهذا المفهوم وبشكل واسع إلا في بداية التسعينات، بعدما وظفته الهيئات الدولية المانحة واستخدمته كمصطلح في أدبياتها المرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ظهر مصطلح "الحوكمة" منذ أكثر من سبعين عاماً من قبل الاقتصاديين الأمريكيين ، وذلك منذ أن أصدر الخبير الاقتصادي كواس رونالد مقالاً ، في عام 1937 ، تحت عنوان "طبيعة المؤسسة" حيث طرح فكرة مفادها أن أساليب التنسيق الداخلي التي تتبعها المؤسسة والتي بدورها تسمح بتخفيض تكاليف الصفقات التي تفرزها السوق. الحالة الثانية والتي تدخل تحت غطاء المحيط الخارجي للمؤسسة وذلك باستعمال معايير تكون فيها المؤسسة

<sup>1</sup>سكينة عاشوري الاتجاهات المعاصرة لنظم الادارة المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013-2014،

مفتوحة على المقابلة من الباطن .المعاملات في السوق ، وتصبح المؤسسة بفضل فعاليتها هي الأقوى في فرض قواعد جديدة لتنظيم بعض التبادلات في السوق<sup>1</sup>.

فمصطلح الحوكمة إذا ليس كلمة جديدة، كما ذكرنا سابقا، إلا أن ظهوره في النقاش حول المؤسسة الاجتماعية يعتبر، نسبيا، تطورا جديدا فمصطلح الحوكمة كما ذكرنا سابقا قد ظهر على يد الشركات «حوكمة الشركات» وبالإنجليزية «governance corporate»والذي يترجم إلى اللغة الفرنسية إلى *gouvernance la d'entreprises*، ثم استعمل فيما بعد في أوساط الأعمال الأمريكية خلال الثمانينات أما في نهاية الثمانينات فقد تم استيراد هذا المفهوم من قبل بريطانيا واستخدم في حقل العلوم السياسية بمناسبة تمويل الحكومة لبرنامج بحث حول موضوع إعادة بناء السلطة المحلية<sup>2</sup>. إلا أنه بالرغم من هذا الإجراء لم يصل الأمر إلى حد اختفاء الحكومة المحلية البريطانية، بل على العكس من ذلك فقد تم إعادة هيكلتها لتتماشى وتتعايش مع الإصلاحات والضغوطات الحكومية .إن الباحثين الذين عكفوا على دراسة التحولات المتعلقة بأساليب الحكم المؤسساتي المحلي الإنجليزي اختاروا مصطلح حوكمة المدينة لتحديد إطار أبحاثهم، وصرفوا النظر عن مفهوم الحكومة المحلية وهو المفهوم الذي ارتبط بالنظام اللامركزي القديم والذي حكم عليه بالفشل من قبل السلطات المركزية .كما استعمل مفهوم حوكمة المدينة *governance urban* من قبل دول أوروبية أخرى مما أدى إلى تعميم الدراسات وتوسعها حول السلطات المحلية.

بالمقابل، فقد ظهر مفهوم الحوكمة في نهاية الثمانينات في حقل آخر ومجال آخر، وهو حقل العلاقات الدولية، واستعمل مصطلح الحكم الرشيد *terme governance good* من قبل الهيئات المالية الدولية لتحديد معايير الإدارة العمومية الجيدة في الدول التي خضعت لبرامج التكيف الهيكلي .وعليه فقد اقترحت أو بعبارة أدق فرضت المنظمات الدولية المانحة للقروض، على هذه الدول من خلال هذا المفهوم، الإصلاحات المؤسساتية الضرورية لنجاح برامجها

<sup>1</sup> بوزيان العربي ، جلطي غالم ،مفهوم الحوكمة وعوامل ظهورها ومركزاتها ومجالات استخدامها ، مجلة المالية والاسواق ، المجلد 08 العدد 02 ص435

<sup>2</sup> بوزيان العربي ، جلطي غالم ، نفس المرجع ، 437

الاقتصادية ومن خلال ما ذكرنا نلاحظ أن مفهوم الحوكمة له معطيات تحدد مفهومه أو بتعبير آخر صعوبات ضبط هذا المفهوم ولعل أهمها ما يلي :

#### أ - ترجمة المصطلح:

لقد أثار مفهوم الحوكمة المحلية local Governance عدة اشكاليات منذ بداية ظهوره تعلقت أولى تلك الاشكاليات بتعدد ترجمات المفهوم، ما بين الحوكمة (مجمع البحوث العربية)، إلى أن أستقرت الترجمة في الكتابات العربية تحت مصطلح الحوكمة كما جاء في ترجمة مجمع البحوث العربية للمفهوم ثم انتقل الغموض من مرحلة الغموض في الترجمة إلى مرحلة الغموض حول استخدامات المفهوم ومضمونه، ومن هنا ظهرت الاشكالية الثانية للمفهوم مرتبطة بمجالات انطباقه، حيث نجد أن المفهوم يستخدم في مجالات متعددة؛ حيث يستخدم في إطار دراسات الإدارة العامة والمحلية، تحت مصطلح الحوكمة الإدارية، والحوكمة المحلية؛ كما يستخدم في إطار دراسات العلوم السياسية تحت مصطلح الحكم الصالح أو الجيد؛ ويستخدم في إطار الدراسات الاقتصادية ودراسات الأعمال تحت مسمى حوكمة الاقتصاد وحوكمة الشركات ؛ كما يمتد إلى العديد من المجالات والتخصصات الأخرى كالنوع والبيئة والتنمية وغيرها من التخصصات. والدراسة هنا تتبنى استخدامات المفهوم على مستوى المحليات تحت مسمى الحوكمة المحلية. وعلى الرغم من تعدد استخدامات المفهوم، إلا أن الدراسات اتفقت حول توسعة جوانب الحكم والإدارة من الاقتصار على الجانب الرسمي، إلى اضافة العديد من الأبعاد والجوانب الأخرى المجتمعية وغير الرسمية سواء على المستوى القومي أو المحلي<sup>1</sup>.

مع التوصل إلى شبه اتفاق مفاهيمي حول جوهر الحوكمة، انتقل الخلاف حول اشكاليات تطبيق المفهوم، وازدادت صعوبة تطبيقه على المستوى المحلي منها على المستوى القومي، حيث تتضمن الحوكمة المحلية المحددات والجوانب الرسمية المحلية إلى جانب المحددات والجوانب غير الرسمية على مستوى المحليات، إلى جانب ما يتضمنه المفهوم أبعاد مؤسسية

1 بوزيان العربي ، جلطي غالم ، نفس المرجع ، 440

وأبعاد أخرى بالمفاهيم التي يتضمنها مفهوم الحوكمة؛ كالمساءلة، والمشاركة، والشفافية، والاستجابة، والكفاءة والفعالية، وغيرها<sup>1</sup>.

(ب) تعدد تعريفات الحوكمة المحلية وإتساعها :

بالنظر في الصعوبات السابقة حول مفهوم الحوكمة المحلية، نجد أن مفهوم الحوكمة بصفة عامة، والحوكمة المحلية بصفة خاصة، من المفاهيم شديدة الاتساع، والتعدد، حيث نجد البعض يعرف المفهوم بأنه ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشئون المجتمع وموارده، وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويشمل ذلك مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتضح من التعريف السابق أنه شديد الاتساع، ويفتقر لعناصر محددة المفهوم<sup>2</sup>.

ولذلك ظهرت تعريفات أخرى توضح عناصر المفهوم كتعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الذي يعتبر الحوكمة ممارسة السلطة السياسية لأعمالها ضمن معايير محددة لتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية وتطوير موارد الدولة القصيرة والطويلة الأمد بما يوفر النزاهة والمساءلة، ويحترم المصلحة العامة ويخدمها، وتتضح أهم عناصرها وفق ذلك التعريف في: المشاركة، والمساءلة، والشفافية، والاستجابة، والكفاءة، والفعالية، والعدالة، والشمول، وحكم القانون. وترتبط هذه العناصر ببعضها البعض وجوداً وهدماً، فالكفاءة والفعالية لن تتحقق بدون الاستجابة العالية والمساءلة والشفافية، والأمر نفسه فيما يخص المشاركة الفعالة وسيادة حكم القانون، وبما يحقق العدالة والشمول كما يعرف البنك الدولي الحوكمة بصفة عامة بأنها: الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية. ويضيف البنك الدولي البعد المحلي للحوكمة منذ عام 1992، ويعرف الحوكمة المحلية بأنها: استخدام السلطة السياسية، وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الإدارة الفعالة للشئون العامة المحلية من خلال مجموعة القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من أجل دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد

1 أنس قاسم ، اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988، ص 10

<sup>2</sup> أنس قاسم ، نفس المرجع ، ص 12 .

والمجموعات في المجتمع المحلي ويتضح من التعريفات السابقة أنها تعريفات شديدة الإتساع، وتفتقر للتحديد الدقيق، كما تفتقر لآليات محددة للتطبيق، وإن كان يتميز التعريف الثاني بوضعه محددات وعناصر لقياس المفهوم، بينما لا يضع التعريف الأول تلك المحددات أو العناصر في الحسبان، ويتميز التعريف الثالث (تعريف البنك الدولي)، بأنه أضاف أول التعريفات التي تناولت البعد المحلي للحوكمة، وتناولته بالتحليل والتحديد، وإن غلب عليه أيضاً سمة الاتساع والعمومية<sup>1</sup>.

ومن هنا جاء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، ليقوم بالاقتراب بصورة أكثر دقة من مفهوم الحوكمة المحلية (Local Governance)، حيث ينظر للحوكمة المحلية على اعتبارها المؤسسات والنظم والعمليات المحلية التي تقوم بتقديم الخدمات للمواطنين، والتي من خلالها يعبر المواطنون عن اهتماماتهم واحتياجاتهم ويتوسطوا في خلافاتهم ويمارسوا حقوقهم والتزاماتهم. ويتضح من التعريف السابق أنه يرى أن الحوكمة المحلية تعد بديلاً عن مجمل المفاهيم السابقة لإدارة العمل المحلي، وأنها هي الإطار الأوسع لعمليات التنمية المحلية وتلبية مصالح المواطنين المحليين<sup>2</sup>.

ولقد خلطت بعض التعريفات بين مفهوم الحوكمة المحلية واللامركزية، مثل تعريف المؤتمر الدولي لإدارة المدن للحوكمة المحلية (ديسمبر 1996)، والذي تضمن مجموعة من العناصر، التي يمكن اجمالها فيما يلي: نقل مسئولية الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية بموجب القانون، لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي، ومشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي، وتهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن صغير عبد العظيم، (دور تنظيمات المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحوكمة)، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13 جامعة قلمة، ديسمبر، 2015، ص 25

<sup>2</sup> بوعش وافية، (دور المجتمع المدني في تعزيز مفهوم الحكم الرشيد)، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جانفي، 2016، جامعة مستغانم، ص 279.

<sup>3</sup> فهمي خليفة الفهداوي، (" الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة: نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة ")، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد الثالث، المجلد الثامن، 2007، ص 01

كما يتضح من تعريفات أخرى قيامها بتوسعة مفهوم الحوكمة المحلية ليشمل صياغة وتنفيذ العمل الجماعي على المستوى المحلي (Bello, Dola, 2014: 268-280)، ومن ثم تتعلق

الحوكمة بالعمليات التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات السياسة العامة وتنفيذها.

وفي هذا الإطار نجد بعض التعريفات تربط بين الحوكمة المحلية وجودة تقديم الخدمات المحلية، ومن ثم تتجه لتعريف مفهوم "الحوكمة الرشيدة" على المستويات المحلية بجودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، وجودة السياسة العامة المحلية وإجراءات اتخاذ القرار من حيث شموليتها وشفافيتها ومساءلتها، والطريقة التي تمارس بها السلطة على المستوى المحلي

وأخيراً نجد البعض الآخر يربط بين مفهوم الحوكمة المحلية وتحقيق التنمية، في إطار التأكيد على أن مفهوم الحوكمة المحلية يتضمن التفاعل المستمر بين السلطات والمؤسسات والمواطنين بالصورة التي تعزز من عمليات التنمية المحلية، وتعمل على تشكيل المجتمعات المحلية الحديثة .

**المطلب الثاني : نشأة الحوكمة المحلية :**

على الرغم من انتشار مصطلح الحوكمة في السنوات الاخيرة في عدة مجالات كالاقتصاد والسياسة الا أنه لم يتبلور تعريف محدد للحوكمة على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة له، ويقوم المفهوم الأساسي للحوكمة على أساس تغيير الأوضاع نتيجة لتوسع الكبير في حجم المجتمعات، والتنوع الكبير في احتياجات الأفراد والمنظمات، الأمر الذي أدى الى عجز الحكومات عن ادارة شؤون دولها بمفردها لذلك كان لابد من إشراك الجهات غير الحكومية، مثل القطاع الخاص والمنظمات والمجتمع المدني والمنظمات الغير هادفة الى الربح في إدارة شؤون الدولة والمجتمع<sup>1</sup>.

ويتفق المعنيون من هذا الطرح، ويعرفون الحوكمة بأنها الطريقة التي يشارك فيها المسؤولون المنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس. حيث يرى بعض الباحثين بأنه قد ثبت تاريخيا بأن للفراعنة المصريين دورا رئيسيا في الحوكمة وإرساء التعاليم الحاكمة والمتحكمة في سلوك الأفراد والتجار والمشروعات، حيث أن قراء تعاليم ومبادئ الحكم التي تكتب للفرعون الصغير والتي كان يكتبها الحكام الى أمراء المناطق ويضعها الكهنة وتعاليم السلوك التي كتبت على المعابد لضبط سلوك الأفراد فإنها تعتبر من الحوكمة متقدمة وراقية في ذلك الوقت. وفي هذا السياق، هناك من يرى أن مفهوم الحكم ليس بالمفهوم الجديد لكنه اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل فهو بمثابة منتج قديم. وضع في قوالب جديدة، ذلك أن هذا المصطلح ظهر في اللغة الفرنسية في القرن، الثالث عشر بمصطلح مرادف للحوكمة، ثم كمصطلح قانوني في سنة 1978 ليستعمل على نطاق واسع للتعبير عن التكاليف التسيير مع تنامي ظاهرة العولمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر حسين، (الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي

بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص07

<sup>2</sup> عبد القادر حسين، (الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،

وتم الترويج له مؤخرا على يد المنظمات والهيئات الدولية كمحاولة لتطبيقه في المجتمعات النامية والسائرة في طريق النمو ففي بداية التسعينات ، بذل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الامم المتحدة جهودا للتعريف به والترويج له بعدما لاحظ خبراء هذه المنظمات خصوصا خبراء البنك الدولي ، وجود صعوبات في تطبيق برامج التعديل الهيكلي لعدد من الدول في سنوات الثمانينات ، والتي لم تقدم النتائج المرجوة من الناحية الاقتصادية ، وفي المقابل كانت هناك انتقادات على مستوى شعوب هذه الدول ومن طرف المنظمات الغير حكومية للسياسات الاقتصادية الغير مجدية، فكان مفهوم الحكم كوسيلة لاختفاء الشرعية على تدخلات البنك الدولي هذه الصعوبات والعراقيل في تطبيق برامج التعديل الهيكلي شخصت من قبل الاخر على أنها أخطاء في تسيير شؤون العامة بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة.

وانطلاقا من هذا الواقع، فإن البعض من هذه المنظمات دعت وبشكل خاص الى إحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء الاداري والمجتمعي، مما يمكن أن يحقق نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية والسياسية لتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة مستوى دخل الفرد وتعزيز البيئة الديمقراطية في المجتمع بناءات على مكونات ومؤسسات الحكم.

### المطلب الثالث : مبادئ الحوكمة المحلية وعلاقتها بالمجتمع المحلي .

يزخر الحقل المعرفي المهتم بقضايا التنمية بمجموعة كبيرة من الدراسات الأكاديمية المتناولة لموضوع الحوكمة المحلية على أنها مقاربة وآلية يُمكن من خلالها تفعيل عملية التنمية المحلية بجميع أبعادها . في حين توجد أيضاً، العديد من الأطروحات الأكاديمية التي ربطت عملية التنمية المحلية بضرورة تجسيد الحوكمة وما تقتضيه من أبعاد. حيث نستطيع أن نلمس إلى حدّ بعيد مدى ترابط هذين المتغيرين وتكاملهما؛ باعتبارهما عمليتان تسعيا إلى تحقيق غاية وهدف مُشترك يتمحور حول تحسين ظروف المواطن المحلي في بيئته المحلية عبر إحقاق مفهوم التنمية الإنسانية المحلية<sup>1</sup> .

وفيما يلي، سنتطرق إلى أهم المُرتكزات التي تقوم عليها العلاقة التي تجمع بين الحوكمة المحلية من جهة والتنمية المحلية من جهة ثانية

■أولاً. تطوير المورد البشري المحلي.

إنّ التطور الذي شهده مفهوم التنمية (من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية) جعل من الإنسان هدفاً وغاية في نفس الوقت، حيث بات من الضروري العمل على تطوير هذا المورد وتنمية قدراته العملية وتلك المرتبطة بسلوكه الاجتماعي، فتطور مفهوم إدارة الأفراد إلى الموارد البشرية إلى تنمية الموارد البشرية (Human Resource Development) لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء بناءً على مقترحات وتوصيات المنظمات الدولية المتخصصة بقضايا التنمية؛ التي عملت في سياق مُتصل على أنسنة منظومة التنمية ووضعها في الإطار الذي يجعل من الإنسان رأس مالٍ بشري لا يُمكن بغيابه التأسيس لعمليات التنمية.

وفي السياق نفسه، لا تختلف التنمية في بعدها المحلي على التنمية في بعدها القُطري، إذ تتطلب توفير المورد البشري القادر على صياغة الخطط والسياسات التنموية وتنفيذها. لهذا، نجد كلّ من الحوكمة المحلية والتنمية المحلية كعمليتان متكاملتان تهدفان إلى تطوير هذا

<sup>1</sup> عبد القادر حسين، نفس المرجع ، ص 12 .

المورد، والرفع من صلاحياته ووضعه في المكان الذي من خلاله يتمكن من تسيير وتوجيه كافة العمليات المتعلقة بالتنمية على المستوى المحلي.

من خلال توسيع فرص مشاركته، وإعطائه الحق في المساءلة والرقابة والمبادرة بالتخطيط لعمليات التنمية المحلية، ناهيك على أدواره المتعلقة بالاستجابة أو ما يُعرف بالتغذية الرجعية

«ثانيا. تطوير الإدارة المحلية والعمل على تقريب المواطن منها.

تقوم الإدارة المحلية في ظل ما يُعرف بالحوكمة المحلية بمجموعة من الوظائف السياسية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية. إذ تتمثل الأهداف السياسية للإدارة المحلية في تقريب الإدارة السياسية من الأهالي وأفراد الشعب، وهو ما يمكن للاتصال المباشر بين المواطنين وممثلي الحكومة، كما تسمح بإتاحة فرص التنشئة السياسية للمواطنين؛ ذلك أنّ المجالس المحلية المُنتخبة تُعد ركيزة النظم المحلية في ظل ما تهدف إلى تحقيقه من وحدة الأفكار بين أعضائها وبين المواطنين في إطار العلاقات الإنسانية بينما تنعكس الأهداف الاجتماعية في مجموع .

التجارب التي تربط بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات مع أفراد المجتمع المحلي. علاوة على ذلك، تهدف الإدارة المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية من خلال إتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمواطنين<sup>1</sup>.

وفضلاً عن ذلك، أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي قدّمتها الباحثة "هويدا أبو الغيط" على الوحدات المحلية، أنّ هناك غياباً للثقة بين المواطن والقائمين على الإدارة المحلية في العالم النامي ومصر تحديداً، ممّا أدى إلى إحجام المواطنين بالمدن والقرى عن المشاركة الشعبية، وضعف الإدراك بالمسؤولية الاجتماعية لديهم. ومن هنا اهتمت الباحثة بدراسة الأسباب

<sup>1</sup> محمد سعدي، (متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر)، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة

والمشكلات التي أدت إلى هذا الوضع وكيفية علاجه .حيث توصلت إلى ضرورة تجسيد مفهوم الحوكمة المحلية عبر تنمية أداء الإدارة المحلية، من خلال<sup>1</sup>:

. اعتماد سياسات وآليات تقوى وتُمكن الجمعيات الأهلية من المشاركة في صنع السياسات العامة المحلية ، لإدراكها مجموع الخصائص البيئية والاجتماعية للوحدات المحلية.

. العمل على نقل السلطة تدريجياً للمجالس الشعبية المحلية، واتخاذ الإجراءات للحدّ من المركزية وسيطرة الوزارات على الموارد والتقديرية المالية.

. توفير الموارد المالية الكافية لكل وحدة محلية ومنحها الاستقلالية في توزيعها والتصرف بها.  
. تفعيل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الأقرب للقاعدة الشعبية والاجتماعية وهي الأكثر قدرة على التعبير عنها.

. منح المجالس الشعبية المحلية مزيداً من الاستقلالية في عملية صنع القرارات المحلية.  
. العمل على ترسيخ مبدأ الشفافية؛ وذلك بإلزام القائمين على العمل التنفيذي بالوحدات المحلية على نشر وتوضيح عمليات تنفيذ المشاريع وموازناتها المال

ثالثاً. الترسخ للديمقراطية التشاركية (التخطيط التشاركي المحلي تحديداً)

تزايدت حالات انهيار الديمقراطية في العالم خلال الموجة الثالثة الطويلة، فمن بين كل خمس ديمقراطيات كانت موجودة أثناء الموجة الثالثة، تعرضت واحدة منها للنكوص. ولكي نكون أكثر دقة في صحة هذه المعلومة، فمن بين 29 ديمقراطية انهارت خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، هناك 17 ديمقراطية بنسبة حوالي 60% انهارت خلال العقد الأخير.

وهو ما شكّل تهديداً كبيراً للقضايا ذات الصلة بالديمقراطية ومن بينها التنمية سواء الشاملة أو المحلية، ممّا دفع بالمنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة نحو العمل على معالجة هذا الواقع، من خلال طرح مقارنة الحوكمة التي تُتخذ من الديمقراطية التشاركية نسقاً لتجسيدها وقياسها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> خلاف وليد، (دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010، ص ص 22-23

<sup>2</sup> خلاف وليد، (دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010، ص 25

وعليه، باتت الحوكمة اليوم من المفاهيم الأساسية التي تُعنى بفلسفة الديمقراطية وتطبيقاتها في شتى ميادين العمل المؤسساتي في بلدان العالم السائر نحو الديمقراطية. وذلك تماشيًا مع التوجه العالمي نحو الالتزام باحترام المنظومة القيمية للديمقراطية بما فيها حقوق الإنسان ، إذ سارعت الدول ذات التوجه الديمقراطي لاستنباط معايير مشتركة للحوكمة بهدف إتاحة الفرصة بشفافية لتقييم أداء حكوماتها. وهو ما أتاح الفرصة لظهور الحوكمة التشاركية ؛ التي تُركز على تعميق المشاركة الديمقراطية؛ من خلال فتح المجال لمشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات العامة من جهة، وإرساء ثقافةٍ ونمطٍ يسمح باستجابة المسؤولين الحكوميين لهذه العملية من جهة ثانية. وبهذا، يُمكن للحوكمة التشاركية أن تكمل أدوار المواطنين، خاصة على المستوى المحلي، من حيث هم ناخبون ومراقبون، وذلك عبر أشكال الرقابة المباشرة للمشاركة. وفي السياق نفسه، عبّر السفير الفرنسي لحقوق الإنسان "فرانسوا زيمري" أنّ المعنى الذي تقوم عليه الحوكمة التشاركية هو "تحويل حقوق الإنسان إلى حقوق ومواجهة كافة الحواجز التي تمنع ذلك. وهو ما يدل على ضرورة أن تكون الحكومة على مستوى عالٍ من الكفاءة والنُضج الديمقراطي، بما يسمح لها من خلق الاندماج بين مختلف الاتجاهات والتوجهات التي تمثل العملية السياسية، وتجاوز حدود مكوناتها الحزبية الضيقة والالتزام باستراتيجية الدولة وليس باستراتيجية حزب أو أحزاب متعددة تمزق أهداف مستقبل المواطنين في التنمية رابعاً. توفر مجتمع مدني محلي فعال.

لا يخرج هذا العُنصر كثيرا عن العنصر المُتعلق بالترسيخ للديمقراطية التشاركية، انطلاقاً من أنّ الحوكمة المحلية والتنمية المحلية على حدّ سواء، عمليتان تقومان على التأسيس والاعتماد على مجتمع مدني محلي قوي وفعال من حيث مؤسساته وتركيباته التي يتكون منها طبيعة المنتسبين إليه، وهذا بهدف جعلها في مُستوى العمل المُشترك مع الأجهزة الرسمية لفواعل الرسمية في إطار مُشاركتها في صنع السياسات العامة المحلية وتنفيذها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى بلعور، (الإصلاحات السياسية في الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، جامعة ورقلة، جانفي، 2009ص30

**المبحث الرابع : تطور المجتمع المدني والحوكمة في الجزائر.****المطلب الاول : تطور المجتمع المدني في الجزائر**

تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" و"التوية" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تنتم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة، ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرث بشكل عام بل كانت متاحة لكل ارغب أو مقطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخرجات الأوقاف والزكاة.. وهو ما يمنحها المجتمع المدني.

ولكننا اذا تتبعنا المسار التاريخي يمكن القول ان المجتمع المدني في تطوره مر عبر مراحل نوجزها في ما يلي :

**(أ) - المجتمع المدني أثناء فترة الاستعمار**

منذ احتلال الجزائر سنة 1830 سعت فرنسا إلى فرض احتلال استيطاني و إنهاء كيان الدولة الجزائرية، والقضاء على البنية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري.

و بهذا فقد اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى من الاحتلال و نظرا لحاجة الأفراد للتنظيم و التضامن و الحفاظ على الهوية الوطنية الاسلامية فقد عادت معظم التنظيمات للظهور و لجأ الشعب إلى إحياء المؤسسات القبلية لمواجهة المستعمر<sup>1</sup>

و الملاحظ أن الكثير من الجمعيات التي نشأت كانت تحت مسميات اسلامية عاكسة بذلك تمسك الشعب الجزائري بعقيدته بالرغم من عمل المستعمر الفرنسي على تغيير النسق الاجتماعي الذي كان متماسك نتيجة التضامن، فظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للوقوف في وجه المستعمر و تأسيس حركة الأخوة الجزائرية<sup>2</sup> في 23/01/1922. وتأسيس جمعية العلماء المسلمين في 05/05/1931 بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس بدعوتها للشعب الجزائري بالتمسك بالقضية الوطنية و المحافظة على الهوية العربية و علوم الدين و تثقيف الطلاب<sup>3</sup>.

#### (ب) - المجتمع المدني أثناء فترة الأحادية الحزبية

بعد استقلال الجزائر سنة 1962 مرت بمرحلة انتقالية عملت على ايجاد الحلول للمشاكل المترتبة عن الاحتلال الفرنسي و ما خلفه من نقص الاطارات و امتدت هذه المرحلة من الاستقلال إلى سنة 1989 و تتجسد في حكم حزب الواحد هو حزب جبهة التحرير الوطني سيطرته على كافة النشاطات و رفض القيام بأي نشاط لغيرها<sup>4</sup> وبهذا اعتبرت الدولة في هذه الفترة قيام المجتمع المدني و منظماته بأي عمل دون مراقبة تهديد لسلامة النظام و توجهات

1 نادية بونوة، دور المجتمع المدني في وضع و تنفيذ السياسات العامة-دراسة حالة الجزائر، 8118/0828 مذكرة ماجستير، قسم العلوم الانسانية، جامعة باتنة، 8118/8101 ص 119

2 بن يحيى فاطمة وعمر طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 00 جوان، 8102 جامعة الوادي، ص 8

3 فهمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح و النهضة في تاريخ الجزائر الحديث رابط الالكتروني  
ص [https://www.edu.jo/download/research/members/306\\_20\\_64%d8%a3.%d8%af.pdf](https://www.edu.jo/download/research/members/306_20_64%d8%a3.%d8%af.pdf)

ص 8.

4 غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010 ص 178

الثورة الاشتراكية فوضعت تحت رقابة الادارة ولحزب<sup>1</sup> و مع ذلك ظهرت بعض تنظيمات المعارضة لتوجهات النظام.

و قد فرض نظام حكم الأحادية على هذه التنظيمات ومنع قيامها بأي نشاط خارج سيطرة الحزب الواحد، وورد ذلك في القوانين حيث يجعل مرسوم 1964 كل نشاط جمعي تحت وصاية الادارة من حيث التأسيس و النشاط ثم جاء الأمر رقم رقم 71-79 في 12/03/1971 المعدل بالأمر رقم 21-72 في جوان 1971 الذي يسمح بتأسيس الجمعيات بشرط الحصول على الاعتماد من السلطات المحلية و من وزارة الداخلية<sup>2</sup>.

ت -المجتمع المدني أثناء فترة التعددية الحزبية :

عاشت الجزائر أزمت شملت كافة المستويات حيث عطلت الكثير من المشاريع التي كانت قيد التأسيس سنوات السبعينيات على المستوى القاعدي لكن الذي أغفلته السلطات في تلك المرحلة البناء السياسي و الاجتماعي المتمثل في تحسين المستوى المعيشي للأفراد الذي كان المطلوب الأول للجزائريين، و لهذا كان من الضروري إعادة النظر إلى القوانين و التشريعات بخصوص صيانة الحقوق و حفظها بالإضافة إلى الحق في تأسيس الجمعيات حيث شهدت فترة ما بعد الاستفتاء للتعديلات الدستورية نمو متزايد لتنظيمات المجتمع المدني<sup>3</sup> فشهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعي الصادر في 06/06/1990 رقم 31/90. بحيث تقام عدد الجمعيات الوطنية و المحلية. إن هذه القفزة في زيادة عدد الجمعيات تعكس التحولات الكبرى التي عرفت الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي والاتجاه نحو النظام الرأسمالي بعد التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع و خاصة أحداث 05 أكتوبر 1988 و إعلان دستور 03 فيفري 1989 و تكريس التعددية في الجزائر وقيام

1 بن عودة العربي، اسهامات وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني :دراسة التجربة الجزائرية دراسة وضعية تحليلية، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، 2006، ص 160.

<sup>2</sup> عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، مديرية النشر لجامعة 2011، قالمة ، ص 197 .

<sup>3</sup> صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر و معظلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، دفتر السياسة و القانون، الجزائر، عدد خاص، أبريل، 2011، ص 314.

المجتمع المدني لتظهر العديد من التشكيلات منها الجمعيات و المنظمات الأهلية، الجمعيات الثقافية، الجمعيات الاجتماعية، التنظيمات الطلابية، و النقابات العمالية. و عرفت الحركة الجمعوية كم هائل من الجمعيات<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور الحوكمة المحلية في الجزائر.

لم تتبنى الحكومة الجزائرية تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية في تسيير مؤسساتها إلا رقم بعد صدور القانون التوجيهي للمدينة 06 - 06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 في إطار السياسة العامة للمدينة، الذي يرى بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية، اللامركزية، اللاتمركز والتسيق والتشاور بمشاركة رقم مختلف القطاعات والفاعلين في تحقيق سياسة المدينة. أشار القانون 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية إلى تجسيد الحكم الراشد من خلال اعتبار البلدية هي الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي، يتوجب عليها إعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وألويات التهيئة ومختلف أشكال التنمية.

يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروفهم المعيشية، كما فتح القانون أمام رئيس المجلس الشعبي الخيار بالاستعانة بكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا بتقديم خدمة او مساهمة مفيدة لأشغال المجلس ولجانه.

تسعى الجزائر اليوم جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة بغية الخروج من نفق الأزمات المتعددة التي عرفتها، واضعة التنمية المحلية كأساس ومنطلق لها، وتكرس ذلك من خلال إصلاح قانوني البلدية والولاية بعد أحداث الحراك الشعبي العربي، أن ذلك لم يغير من واقعها كثيرا، لتأتي الأزمة المالية الأخيرة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط لتعيد المطالبة بإصلاح جذري يعطي لها صلاحيات أوسع من خلال الدعوة إلى التركيز على الاقتصاد المحلي والبحث عن مصادر للتمويل الذاتي، وتعزيز الديمقراطية التشاركية في المجتمع المحلي، وهذا من شأنه

<sup>1</sup> خيرة و بني، دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي ورقة قدمت في ندوة حول: دور المجتمع المدني في

دعم المسار الديمقراطي في الجزائر جامعة الجزائر، 07/08/2011، ص 145 .

تخفيف الأعباء المالية عن الدولة خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها<sup>1</sup> وقد جاء في تصريحات للوزير الأول عبد العزيز جراد: "أنه في ظل الحاجة إلى الشفافية لتسيير الراي العام، فإن الحوكمة ستعزز ثقة المواطن في مؤسساته اذا توفرت القيم الاخرى كالإنصاف والمساواة والعدالة كما أن الانتقال الى إدارة تتحلّى بالقيم والضوابط، هو عمل دؤوب على المدى البعيد يتطلب تضافر جهود المجتمع والجميع حيث تواجه الجزائر اليوم أكبر التحديات الاقتصادية، من خلال تواصل استمرار انخفاض الأسعار ليصل إلى مستويات قياسية، إضافة الى أزمة الكورونا، والانتقال الديمقراطي الذي عرفته الجزائر أواخر سنة 2019.

### خلاصة :

تعتبر دراسة المجتمع المدني والادارة المحلية من أهم الدراسات الحديثة التي تساهم في خلق التنمية والتطوير الإداري، حيث نلاحظ ان هناك اتفاق عام لدى غالبية الاكاديميين و الباحثين والممارسين على وجود اخفاقات في تطبيق الادارة المحلية ، حيث لم تتمكن الحكومات المركزية من تعزيز النهج اللامركزي بما يمكن من احداث اهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المحلي .

<sup>1</sup> عنتره بن مرزوق، عبد المومن سي حمدي ، نفس المرجع السابق، ص218.

## الفصل الثاني

مساهمة المجتمع المدني في تجسيد  
الحوكمة المحلية في الجزائر

## تمهيد :

تصاعدت في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي والمحلي توجهات عالمية تدعو الى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع المدني في القرارات التي تهمهم وتعميق أفكار الديمقراطية التشاركية، من خلال تنظيمات المجتمع المدني تسعى الى تجسيد وتطبيق مبادئ الحوكمة المحلية (الديمقراطية التشاركية، حكم القانون، الشفافية، المساءلة، المساواة، الفعالية، الشرعية، الرؤية الاستراتيجية، الاستجابة، الكفاءة)

خاصة بعد تزايد الاهتمام الدولي والمحلي بقضايا الفساد، ومن هذا المنطلق تعالج الدراسة في

الفصل الثاني : مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة في الجزائر

➤ المبحث الأول: مساهمة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة والشفافية والمساءلة

➤ المبحث الثاني: الاطار القانوني للمشاركة المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر

➤ المبحث الثالث : معوقات المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها

➤ المبحث الرابع : برامج ومخططات الادارة المحلية التنموية في الجزائر

**المبحث الاول: مساهمة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة والشفافية والمساءلة**

لقد أصبح دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبدأ المشاركة حلقة مهمة وضرورية من أجل تقدم وتطور الشعوب من النواحي السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعد دور مؤسسات المجتمع المدني أساسياً في تكريس الديمقراطية الحقبة عبر المشاركة والرقابة وتعزيز الشفافية، أما من الناحية التنموية فإن دورها يبرز أساساً كقوة مهمة تدفع وتيرة النمو عبر العمل الميداني فضلاً عن دورها في الرقابة والمحاسبة وحتى المسائلة إذا توفرت البيئة لذلك.

**المطلب الاول : آليات مشاركة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة**

يعرف الدكتور صالح زياني المشاركة بأنها مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

أي إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دور و أري في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم . ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، و أيضا على قدرات المشاركة البناءة<sup>1</sup> . ويرى بن صغير عبد العظيم بأن المشاركة المحلية يقصد بها توفير السبل والاليات للمواطنين المحليين أفرادا أو جماعات للمساهمة في عملية صنع القرار إما بطريقة مباشرة أو عبر المجالس المحلية المنتخبة التي تمثلهم وتحاول تحقيق مصالحهم وتحديد الخدمات التي يجب توفيرها ومناقشتها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية : في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر

وتوزيع، 2015، ص55

<sup>2</sup> عبد العظيم بن صغير ، نفس المرجع السابق، ص 324

وفي تعريف آخر للمشاركة المحلية أنها تعني مزيدا من الثقة وقبول القرارات السياسية المحلية من جانب المواطنين الامر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.<sup>1</sup> ويعرفها محمد أبو نصر أنها تعني التعاون القائم على الشعور بالولاء و الانتماء من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته من خلال اسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم وتمويل و الاشراف على تنفيذ المشروعات والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات، بل والمشاركة في تقييمها وتقويمها بهدف تطويرها في المستقبل.<sup>2</sup>

وعليه يمكن القول أن آليات مشاركة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة يعني تهيئة السبل والاليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار لتنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم<sup>3</sup> .

**1- المجتمع المدني :** وتتسم تنظيمات المجتمع المدني بالقدرة على تقديم الخدمات لجماعات مختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي والانساني، كما أنها تستطيع التأثير على السياسات التنموية المحلية من خلال تعبئة جهود المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام وتعميق المساءلة والشفافية عبر نقل المعلومات بتداولها على نطاق واسع ، وتستطيع مساعدة الحكومة عن طرق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين بتقديم السلع والخدمات لذوي الدخل المنخفض بأسعار مناسبة ، وعليه فلا بد من تشجيع العمل التطوعي، حيث يمكن للبلديات أن تتعاقد مع جمعيات تطوعية من اجل إدارة الخدمات على المستوى المحلي مثل جمعيات تهتم بالنظافة أو جمعيات المحافظة على البيئة.

<sup>1</sup> عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المؤمن، (الانتقال الى الحوكمة في الجزائر، التحديات والآليات)، مجلة التراث، المجلد 8، 1ع، 2018، ص217.

<sup>2</sup> مدحت محمد أبو نصر، إدارة منظمات المجتمع المدني ، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة و التطوع والتشبيك والجودة، القاهرة: ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع ، 2007، ص 247

<sup>3</sup> بومدين طامشة ، (الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر)، مجلة تواصل، العدد 26، جوان 2010، ص31.

كذلك مشاركة المواطنين من خلال تنظيمات المجتمع المدني أو من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية أو من خلال تقديم مطالبهم سواء الكترونيا في إطار التوجه نحو الإدارة المحلية الإلكترونية أو تقديمها عن طريق المجالس المحلية مع ضرورة اهتمام الإدارة المحلية لآراء المواطنين في بعض السياسات التنموية، فالسماع له يسمح بتفادي الفشل.

كذلك المشاركة الشعبية في تنفيذ مشروعات التنمية الريفية من خلال تحفيز المواطنين على التبرع سواء بالمال أو العمل لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة المباشرة على المجتمع المحلي الذي تتم فيه هذه المشروعات<sup>1</sup>

## 2-آليات تفعيل ومشاركة المجتمع المدني في الديمقراطية التشاركية:

إن تفعيل مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام تتطلب سلسلة من الإجراءات يمكن ايجازها فيما يلي:

- رفع القيود المتعلقة بتأسيس و تسيير الجمعيات و ضمان استقلاليتها .
- وضع آليات قانونية واضحة تتيح لهذه التنظيمات المساهمة في اقتراح القوانين وتحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها.
- \_ إلزام المسؤولين التكفل باقتراحات تنظيمات المجتمع المدني والتكفل بانشغالاتها واستحداث أطر واضحة لمناقشة هذه المطالب والاقتراحات تضمن انسجامها مع الأهداف العامة والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واستراتيجيات التنمية المحلية.
- \_ ضرورة ممارسة هذه التنظيمات للديمقراطية والشفافية في تسييرها واتخاذ القرارات وآليات وشروط تحمل المسؤولية و احترام قوانينها الأساسية وأنظمتها الداخلية.
- \_ التزام تنظيمات المجتمع المدني بأن تكون مطالبها واقتراحاتها واقعية ومبنية على معطيات حقيقية تخدم المصلحة العامة وتحمل تصورات لأولويات التنمية المحلية بعيدا عن المزايدات والحسابات الضيقة والمصالح الشخصية .

<sup>1</sup> عنتر بن مرزوق ، نفس المرجع السابق، ص 219-220

بالإضافة الى ذلك يتطلب إنجاز عملية اشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي

ضمان اتصال دائم بين البرلمان والمجتمع المدني فيما يلي 1 :

- على مستوى العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني:

يمكن اجمال الإجراءات والصيغ التي تضمن التواصل بين البرلمان والمجتمع المدني فيما يلي:

**مساهمة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة والشفافية**

✓ وجود سجل خاص بالخبراء.

✓ القيام بدعاية فعالة باستخدام وسائل العالم لتبليغ المواطنين بمشروعات القانون و جلسات الاستماع البرلمانية .

✓ توجيه دعوات الى التنظيمات والخبراء المعنيين لطرح انشغالاتهم وتقديم ملاحظاتهم.

✓ اتخاذ الإجراءات التي من شأنها اتاحة الفرصة للمواطنين كأفراد للتعبير عن مشاكلهم وانشغالاتهم.

✓ جود سجل عام على شبكة الإنترنت تسجل فيه كل الملاحظات المقدمة.

✓ تنظيم جلسات استماع في المراكز المحلية وإعداد ملخصات مكتوبة لاقتراحاتهم الشفوية.

- على المستوى المحلي :

أما على المستوى المحلي فينبغي تدعيم المشاركة بإدخال إصلاحات عميقة أهمها:

✓ تدعيم آليات التواصل بين تنظيمات المجتمع المدني والإدارة المحلية بشكل يضمن

مشاركتها الفعالة في القرارات المتعلقة بمجالات اختصاصها.

✓ اعطاء دور أكبر للجمعيات في عملية تشكيل المجالس المنتدبة.

✓ تعزيز دور المجتمع المدني في محاربة الفساد.

✓ التقليل من وصاية الإدارة على الجمعيات.

✓ ضمان استقلالية الجمعيات باعتماد معايير شفافة فيما يتعلق بالدعم المالي .

<sup>1</sup> الأمين سويقات ( دور المجتمع المدني في تكريس المشاركة الديمقراطية التشاركية)، مجلة دفاثر سياسية، العدد 17، جوان

✓ إلزام الإدارة المحلية بضرورة اعلام وتنظيمات المجتمع المدني بكل ما يتعلق بتسيير الشأن العام.

✓ إعطاء دور أكبر للجمعيات في اعداد برامج التنمية المحلية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار يأتي دور تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق المشاركة السياسية عبر تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، عبر تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب ومناقشة الأحداث العامة والاهتمام بالتطورات التي تجري على الساحة السياسية أو التقليل من مظاهر الاغتراب السياسي، عبر التقليل من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.

وينظر إلى دور تنظيمات المجتمع المدني في الانتخابات باعتبارها واحدة من أهم سبل المشاركة السياسية، وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية، ويبقى نجاحها الحقيقي خاضعا لعوامل كثيرة، أهمها قدرة المجتمع المدني على متابعة ومحاسبة هؤلاء الممثلين وعدم تحول الممثل إلى كيان منفصل عن المجتمع المحلي الذي انتخبه.

وعلى هذا الأساس يتنامى شعور لدى الأفراد بأنهم عبر المجتمع المدني ومؤسساته لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها، للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم. وبطريقة سليمة ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد والانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل التطوعي دون قيود.

وفي هذا الصدد يقول المفكر الإيطالي روبرت بوتنام كلما تواجدت تنظيمات المجتمع المدني وأدت دورها، كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر. لذا، فالمجتمع المدني يؤدي دوراً رئيساً في ترسيخ مبادئ الديمقراطية عبر الدفاع عن مصالحه وعن مصالح المجتمع، وذلك بالمشاركة في

<sup>1</sup> الأمين سويقات، نفس المرجع السابق، ص254

الانتخابات وإبداء الرأي حول مختلف القرارات الصادرة من طرف الدولة ، لأنه يتوق لديمقراطية لم تستطع تأمينها له مؤسسات الدولة<sup>1</sup>.

وهذا ما يدفعنا للحديث عن تحقيق مبدأ المساءلة

### المطلب الثاني: آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ المساءلة

تعرف المساءلة على انها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وواجباتهم و الاخذ بالانتقادات الموجهة اليهم و قبول المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة او عن الخداع و الغش، اذ يجب على صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني تحمل المسؤولية امام الجمهور العام يقصد بالمساءلة ايضا تحمل النتائج المترتبة عن اتخاذ القرار و اتاحة الفرصة في استجواب المسؤولين عن تصرفاتهم<sup>2</sup>، و تأخذ المساءلة اشكالا جزائية و اخرى قانونية ، قد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات الموضوع للحصول على نتيجة معينة بسبب سلوك معين<sup>3</sup> ويشير مفهوم المساءلة حسب سليمة بن حسين إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية، تمكن مساءلة كل شخص مسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته أو محاكمته إذا تجاوز أو أخل بالقوانين وبتقنة الناس، وتكون هذه المساءلة مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود مستقل ومحاييد وعادل و يرى بن علي خليل ان المساءلة هي وجود آليات وأطر واضحة ومعلنة تعطي الحق في المساءلة ثم المحاسبة حتى يتصرف المسؤول من منطلق المسؤولية وأن يدرك كل فرد بأنه خاضع للقانون، وهي الوجه المكمل للشفافية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> خير الدين سبها عبد هلا الجبوري، نفس المرجع السابق، ص42

<sup>2</sup> بن عثمانى فوزية " حقوق الانسان العالمية و خصوصة الفعل الوطني لحمايتها " ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني ، ص202، 203.

HAMMOUCHI Sofiane ;Gouvernance territoriale et développement local 3

<sup>4</sup> خليل بن علي، (سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة و الشفافية في الادارة المحلية) ،مجلة ابحاث،المجلد 3 ، العدد 1 ، جامعة الجلفة ، أفريل 2018 ، ص86

أما البروفيسور عنترة بن مرزوق أنها تعني خضوع صناع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة<sup>1</sup>.

أما البنك الدولي فيعرف المساءلة بأنها: "مبدأ متعدد الأوجه وهو يشكل أساسا للحكومة الجيدة عبر شتى الأنشطة الحكومية، والمساءلة العامة تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة (سواء كان منتخبا أم غير منتخب) أن يفصح عن أعماله ويفندها تجاه الشعب وأن تخضع للعقوبات القضائية أو الإدارية أو الانتخابية في حال تبين أن أعمالها منافية للمصلحة العامة. ويفرق البنك الدولي بين نوعين من المساءلة:

- أ- **المساءلة الخارجية:** وهي أن يسأل المواطنون المسؤولين الرسميين من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب أو المراقبة المباشرة لمؤسسات الدولة العامة.
- ب- **المساءلة الداخلية:** وهي أن تسأل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى، كما حين تدقق المحاكم في مراعاة القوانين للدستور، وأن يصوت البرلمان ضد السلطة التنفيذية، أو حين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في التوريدات المالية لحكومة معينة
- ت- ومن خلال هذه التعريفات نستخلص أن المساءلة هي جملة من العمليات .
- ث- والأساليب التي بمقتضاها التحقق من الأمور تسيير وفقا لما هو مخطط لها، ولذلك فالمساءلة ليست تحقيقا أو محاكمة بل القصد منها التحقق من أن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام الى مستوى متميز من الكفاءة والفعالية.

<sup>1</sup>سليمة بن حسين، (الحوكمة...دراسة المفهوم) مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، ص 188

ومن خلال ما ذكرناه يمكن القول أنه من بين آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ المساءلة نجد ما يلي<sup>1</sup>:

### أولاً: دور المجتمع المدني في تعزيز مبدأ المساءلة:

تعد المساءلة حجر الأساس للإدارة الحكومية، إذ تشكل المبدأ المتضمن طريقة اخضاع القابضين والممارسين للسلطة العامة للمحاسبة، وقد طورت آليات المساءلة الأشخاص العاملين ومحاسبتهم حول الوفاء بواجباتهم بخصوص تقديم الخدمات والتعامل مع المواطنين والمحافظة على قيم الإدارة العامة مثل الحياد والعدالة والمساواة، و كانت وما تزال المساءلة محل اهتمام معظم المجتمعات والحضارات، وتتفاوت معايير وأساليب المساءلة ودلالاتها تبعاً للسياسة السائدة واختلاف المكونات الاجتماعية والتاريخ والمعتقدات الثقافية والأيدولوجية للمجتمعات. وتشير المساءلة بشكلها العام إلى العلاقة بين طرفين: طالب الخدمة، ومقدم له بشروط يجري الاتفاق عليها بين الطرفين ومن أهمها امتلاك طالب الخدمة الإمكانية والحق في مجازاة مقدم الخدمة بالمكافأة أو العقوبة عند التزامه بالشروط أو الإخلال بها، فالمساءلة تعني واجب المسؤولين عن الوظائف، سواء كانوا منتخبين أم معينين، أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياساتهم ونجاحاتهم في تنفيذها، وبهذا تؤدي المساءلة دوراً محورياً في تشكيل وتوجيه العمليات والنشاطات اليومية للمؤسسات الحكومية.

وتمثل المساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين، وذلك عبر السعي الدؤوب إلى تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة، وبهذا فإن تنظيمات المجتمع المدني تقوم بإعداد مجموعة من حملات الضغط والمناصرة التي تكون جزءاً من عملية المساءلة وذلك من أجل تغيير الوضع القائم إلى الأفضل فهي تؤدي دوراً جيداً في تحفيز المواطنين على المشاركة في المساءلة، فالمساءلة مطلوبة في كل مؤسسة ووظيفة عامة، و يجب على كافة الجهات أن تقدم المعلومات التي تقوم عليها و كافة المخططات و الانجازات التي تخدم بها المواطنين.

<sup>1</sup> خليل بن علي، نفس المرجع، ص 86

ويمكن لتنظيمات المجتمع المدني، القيام بدور لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقرارات الحكومة على الصعيد المحلي والإقليمي، فإن هذه التنظيمات يمكنها الرقابة على السياسات العامة والإشارة إلى أوجه القصور الحكومة عبر عملها في مجال الدعوة والتوعية، والرقابة، والتقييم.

ومن ثم فإن تنظيمات المجتمع المدني تشترك في عملية إخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة. وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته، وإشراكه مشاركة كاملة في صنع أنشطة الحكومة مثل صنع السياسات العامة وإدارة المالية العامة وتقديم الخدمات، و بهذا فإن المساءلة الاجتماعية تصبح في جوهرها عنصرا رئيسيا في إحلال الديمقراطية، وعلى هذا الأساس لم يعد من السهل للحكومات أو أجهزتها أن تتصدى للإرادة الشعبية المتمثلة بتنظيمات المجتمع المدني، فالحكومة ملزمة للاستجابة لمطالب المواطنين الذين سلموا من السياسات التي تساهلت مع المفسدين و مرتكبي الجرائم الاقتصادية وتستر على الفضائح المالية في عدد من الإدارات والمؤسسات الحكومية<sup>1</sup>.

**ثانيا: دور المجتمع المدني في محاربة الفساد عن طريق تبني مبدأ المساءلة والمراقبة وكشف التجاوزات:**

تساهم تنظيمات المجتمع المدني في تتبع كل ما يدور حول مشاريع التنمية وسيرها، إذ يقوم العديد من هذه المؤسسات بتنظيم و هيكلتها نفسها بطرق الفعالة لخوض حملات متواصلة من أجل جعل النخب السياسية و الاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية و المساءلة و المحاسبة و تجنب المجتمع السقوط في الظاهرة المتفشية في المجتمعات ألا وهي الفساد

<sup>1</sup> عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المومن، (الانتقال الى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات)،

مجلة التراث، المجلد 7 ، العدد 1، 2018، ص218

2 خير الدين سبهان عبد الله الجبوري،(دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، جامعة الوادي، جانفي 2018، ص 46-47

## المطلب الثالث: آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ الشفافية

تشير الشفافية لغة الى الوضوح وعدم الغموض واكمال الرؤية للصورة وكشف جميع، هذا ويقصد بالشفافية في إدارة منظمات المجتمع المدني - كما توضح أماني قنديل - الوضوح والصدق والمكاشفة، من جانب المنظمة والمسؤولين عنها أو هي مواجهة الحكومة أو الجهات الممولة، كذلك تتضمن الشفافية الإعلان عن مصادر التمويل ورصد الأداء الحقيقي الواقعي لتنظيمات المجتمع المدني.

بمعنى أن الشفافية هي كشف الحقائق والنقاش العام الحر حول تلك الحقائق وضرورة إطلاع الأعضاء أو المواطنون والجهات المانحة والمهتمون على تفاصيل تلك الحقائق ومناقشة السياسات المختلفة بطرق متاحة للجميع والكشف الذاتي لأوجه القصور في الأداء أو الحكم الداخلي، ويرتبط بالشفافية الاستعداد للمساءلة والمحاسبة في صور هامة جدا في إدارة تنظيمات المجتمع المدني<sup>1</sup>

ويعرف كوتيرل الشفافية بأنها توفير المعلومات عن حقائق تهم العامة ومقدرة المواطنين على المشاركة في القرارات السياسية ومسؤولية الحكومة عن العمليات القانونية.

ويربط شستر وبيرونو الشفافية بالمساءلة في كون المساءلة مبنية على الشفافية، ويرتبط مفهوم الشفافية ارتباطاً وثيقاً بأربع كلمات أساسية: المصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة<sup>2</sup>

ويعرفها خليل بن علي بانها: "حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذا المساعدة على اكتشاف الفساد<sup>3</sup> ويرى البروفيسور بن مرزوق عنتره تعني إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وكذلك تعزيز قدرة

<sup>1</sup> مدحت أبو نصر، نفس المرجع السابق، ص144

<sup>2</sup> فارس بن علوش بن بادي السبيعي، (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية)، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص15

<sup>3</sup> خليل بن علي، نفس المرجع السابق، ص88

المواطن المحلي على المشاركة، كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال<sup>1</sup>

ومن هنا نستشف أن الشفافية ببساطة توفر المعلومات اللازمة ووضوحها وإعلان تداولها عبر جميع وسائل الاعلام، المقررة والمكتوبة، والمسموعة والتصرف بطريقة علنية ومكشوفة أي وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة واتباع تعليمات وممارسات إدارية سهلة للوصول الى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة والوضوح .

ومن خلال ما ذكرناه آنفا نجد أن المجتمع المدني يعتمد في تحقيقه لمبدأ الشفافية على تنشيط الحراك المجتمعي باعتباره أهم قنوات المشاركة في تعزيز الشفافية فضلا عن كونه تمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والعدالة والبيئة والديمقراطية والعقد الجديد الذي يعمل وفقا له هو عقد يسعى لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين عبر القيام بإصلاح سياسي واسع المدى، يكفل توسيع دائرة المشاركة السياسية وتعزيزا لمبدأ الشفافية ووضع برنامج متكامل للعمل السياسي وقد أدى تخلي الحكومة عن قصد أو نتيجة قصور في الأداء عن مهامها ومسؤولياتها تجاه أطراف وشرائح المجتمع الى قيام تنظيمات المجتمع المدني لملاء الفراغ، فبدأت في الدعوة الى اصلاح مؤسسات الدولة عبر اهداف محددة تؤدي في محصلتها الى إقامة الحوكمة المحلية او الحكم الصالح وتطبيق الشفافية والديمقراطية في مختلف مفاصل مؤسسات الدولة<sup>2</sup>.

ومن ثم فإن إصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية يعد ركنا أساسيا من أركان الحكم الصالح ، ويتطلب الإصلاح الفعال للحكومة التزاما سياسيا يجب أن يحظى بمساندة تنظيمات المجتمع المدني على أن تكون تنظيمات المجتمع المدني من جهتها تنظيمات ديمقراطية ومنظمة إداريا وقابلة للمساءلة، ويخضع كل من صناع القرار في الحكومة والمجتمع على السواء للمساءلة من قبل الجمهور فضلا عن مسؤولياتهم أمام أصحاب المصلحة في

<sup>1</sup> عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المومن، نفس المرجع السابق، ص 182.

<sup>2</sup> المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، الواقع الحالي والرؤية المستقبلية )، ندوة

مختلف التنظيمات، ويمكن لتنظيمات المجتمع المدني القيام بدور مهم في توفير الضوابط على سلطة الحكومة وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والديمقراطية في عملها والمشاركة في صياغة السياسات العامة وحماية الحقوق وتعزيز المشاركة في الشؤون العامة وتعزيز حكم القانون ، فضلا عن دورها في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربة وفي الرقابة على القطاع العام.

وبذلك فإن تنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور المدافع عن حقوق الأفرد في المجتمع فهي تقوم بتنظيم جهود الأفراد وتوحيدها بهدف الضغط لتحقيق مصالحهم وتضطلع بتنظيمات المجتمع المدني بمهام عديدة منها العمل على تعزيز الشفافية في المجتمع والتنشئة السياسية والاجتماعية والدفاع عن مصالح الأفراد، والوساطة والتوفيق وحسم الصراعات وحلها، وتعميق انتماء الافراد الى مجتمعاتهم عبر صون حريتهم في التعبير عن الرأي فضلا عن المهام التي من شأنها التعبير عن إرادة الأفراد، وحياتهم وتحقيق أكبر قدر من مصالحهم وتطلعاتهم<sup>1</sup>.

وفيما يخص تعزيز الشفافية تؤدي تنظيمات المجتمع المدني دورها في ثلاثة مستويات<sup>2</sup>

1- تعزيز النزاهة ومحاربة الفساد داخل تنظيمات المجتمع المدني نفسها إن انتشر الفساد في تنظيمات المجتمع المدني يؤثر في شرعيتها.

2- دور هذه التنظيمات في التصدي للفساد في المجتمع عبر أنشطتها والدور

المنوط بها على مستوى مراقبة الحكومة والضغط عليها.

3- التوعية الشعبية لعموم أفراد المجتمع.

**وبالتالي فإن المجتمع المدني الذي ينشأ على أسس حقيقية ومصادقية قانونية يعد في حد ذاته أحد أهم الآليات التي تردع مختلف أشكال الفساد حيث توجد جمعيات مخصصة للحملات التوعوية بخطورة الفساد، وخاصة على الإدارة المحلية والمواطن المحلي ، وتطبيق مبدأ الشفافية في جميع الإدارات المركزية أو اللامركزية يعتبر أداة مهمة لمحاربة الفساد الذي انتشر بشكل فضيع خاصة في الدول النامية ، إن الشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على إزالة العوائق**

<sup>1</sup> علي كمال، (دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد)، 2017متوفر على <https://hjc.iq/view>

<sup>2</sup> محمد الجسيم، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2015ص 17

البيروقراطية والروتينية ، كما تساعد على تبسيط الإجراءات والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وسهولة إيصال المعلومات من القمة الى القاعدة والتغذية العكسية<sup>1</sup> كما تعد الشفافية أهم مبدأ من المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لأهمية دورها في الحد من الفساد الإداري والاسهام في التطوير والإصلاح الإداري والتنمية المستدامة<sup>2</sup>.

## المبحث الثاني : الإطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر

### المطلب الأول: الإطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني:

بالرجوع إلى كل الدساتير المتعاقبة نجدها قد اعترفت بالحق في تكوين تنظيمات المجتمع المدني، وهذا بداية من دستور 1963 في مادته، 19 ثم دستور 1976 في مادته، 56 ثم بداية من التعددية الحزبية جاء دستور 1989 ليكرس هذا الحق في المادة 39 و32 منه، والملاحظ على كل هذه الدساتير أنها تطرقت لمفهوم المجتمع المدني في مواد قليلة جدا. غير أنه بالرجوع إلى كل النصوص الدستورية السالفة الذكر، نجد أنها لم تؤطر العلاقة بين تنظيمات المجتمع المدني والمجالس المنتخبة، وبالتالي هناك استبعاد لتأسيس هذه العلاقة، فاسحا المجال فقط للأحزاب السياسية، التي لها حق المشاركة في العمل البرلماني تشريعا ورقابة، وهذا بالرغم من أن الجمعيات هي الأكثر قربا للمواطن واحتكاكا به على عكس الأحزاب السياسية التي أصبحت لا تتمتع بثقة المواطن.

<sup>1</sup> محمد فلاق، حدو سميرة، (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية-)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد، 01 العدد، 1 جوان، 2015، ص 06 .

<sup>2</sup> فارس بن علوش بن بادي السبيعي، نفس المرجع السابق، ص 55 .

## المجتمع المدني في دستور 2016:

نص دستور سنة 2016 صراحة<sup>1</sup> على مصطلح الديمقراطية التشاركية في نص المادة<sup>2</sup> 15 منه، حيث ألزم الدولة بتشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، إذ جاء في نص المادة 15 من ديباجة دستور 2016 تنص أن "...المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية"، كما نصت<sup>3</sup> المادة 17 من نفس الدستور على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، حيث جاء فيها: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية." ولعل أهم ضمانة دستورية كرسها المؤسس الدستوري الجزائري في مجال تأسيس تنظيمات المجتمع المدني تتمثل في مسألة شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، والتي أصبحت من اختصاص القانون العضوي بدلا عن القانون العادي، وهو ما يعزز المكانة الدستورية للجمعيات، حيث نصت الفقرة الأخيرة من نص<sup>4</sup> المادة 54 من دستور الجزائر لسنة 2016 على أن: "...يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات". ما عدا ذلك.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لقانون 01 / 16 المؤرخ في 06/03/2016 المتضمن التعديل الدستوري لسنة ، 2016 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 والمؤرخة في 2016/

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ) ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، (المادة 15 تنص على: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، ص 08

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 المادة 17 تنص على: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، ص 08.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016، المادة 54 تنص على: "حق إنشاء الجمعيات مضمون"، ص 12

والملاحظ أن أحكام دستور 2016 لم تأتي بجديد في مجال الآليات والأجهزة التي يتطلبها الأداء الفعال لمؤسسات وهيئات المجتمع المدني.

حيث أن فكرة المجتمع المدني كانت حبيسة نصوص دستورية ضئيلة وغير صريحة عبر ما تناولته الدساتير الجزائرية، فقد لمسنا تقبل الدولة للمجتمع المدني والانفتاح أمامه بداية من دستور سنة 1989 أين تم تكريس التعددية الحزبية، غير أن ذلك لا يعد كافيا بالنظر للدور الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في الدول الديمقراطية الحديثة<sup>1</sup>.

### المجتمع المدني في دستور: 2020

أقر المؤسس الدستوري الجزائري في الفقرة السادسة والسابعة من الديباجة<sup>2</sup> بمبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال اعترافه بمجهود الشعب الجزائري وتضحياته من أجل بناء دولة عصرية كاملة السيادة، غير المؤسس الدستوري الجزائري نص بصراحة ولأول مرة بالفقرة 11 من الديباجة على تفعيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من خلال المؤسسات المكونة له، مع إبراز المهام الموكلة له في إطار بناء مؤسسات الدولة وتنمية المجتمع، حيث أقر بقدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، كما أقر بنفس الفقرة وفي نفس السياق بمتطلبات أداء المجتمع المدني لهذا الدور، وهي دولة القانون.

وفي نص<sup>3</sup> المادة 10 من دستور: 2020 تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية. "حيث أقر هذا النص أن الدستور قد أقر بتفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وجود المجتمع المدني من جهة، وضرورة تفعيله خلال المرحلة المقبلة من جهة أخرى، كما يوحي

<sup>1</sup> عمر فلاق، المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020؛ انطلاقة أم امتداد؟، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد، 45 ديسمبر، 2020 ص 143

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور لسنة 2020 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 54 والمؤرخة في

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر)

2020 المادة 10 تنص على: "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية". ص 08

النص بالتزام الدولة بتسهيل عمل المجتمع المدني ومراقفته لأداء دوره، كما نستشف من النص ذاته حاجة الدولة للمجتمع المدني في مجال تسيير الشأن العام، وذلك بالنظر لما ينتج عنه من تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية ومبدأ المواطنة، وهو ما يحقق دولة القانون.

التعديل الدستوري الأخير لم يكتفي بالنص صراحة على تفعيل دور المجتمع المدني، بل أقر في الفقرة الأخيرة من نص<sup>1</sup> المادة 16 من المشروع على تشجيع الدولة بتطبيق مبدأ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي عبر المؤسسات والتنظيمات المكونة للمجتمع المدني، حيث نصت الفقرة على: "...تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني." أما فيما تعلق بتنظيمات المجتمع المدني، على مختلف أنواعها، يمكن القول بإيجاز أن التعديل الدستوري قد وسع بشكل لافت للانتباه من الحقوق والحريات المرتبطة بإبداء الرأي، الإعلام، الاجتماع، الحق النقابي، الحق في الإضراب، وإنشاء الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، وقلص من القيود الواردة في الدساتير السابقة، فمن بين أهم ما جاء في هذا الإطار أنه لا يجوز للدولة حل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي، وهو ما يعزز حرية إنشاء الجمعيات المدنية وتفعيل دورها ومنحها استقلالية أكبر لتصبح كيان موازي خدمة للشأن العام.

حيث نصت المادة 53 على "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به"، تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة العامة. يحدد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات. لا تحل الجمعيات إلا بمقتضى قرار قضائي"، كما نصت<sup>3</sup> المادة 57 من دستور

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر) المادة 16 تنص على: "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني." ص 9.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر،

(2020 المادة 53 تنص على: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به." ص 14

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في

30 ديسمبر) المادة 57 تنص على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون." ص 14

2020 على "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"، كما نصت الفقرة التاسعة من المادة 57 من دستور 2020 على أنه "...لا تحل الأحزاب السياسية إلا بمقتضى قرار قضائي..". ومن جهة أخرى، أقر المؤسس الدستوري في الفقرة الثانية من نص<sup>1</sup> المادة 73 من التعديل الدستوري: "تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية"، وهو ما يعزز من مبدأ الديمقراطية التشاركية وتأسيس مؤسسات مكونة للمجتمع المدني ومن مظاهر التشديد والتقيد على حرية العمل الجمعي نجد إشتراط المشرع الجزائري الموافقة المسبقة من السلطات العمومية المختصة لقبول اعتماد الجمعية أو رفضها، والتي تتمتع في هذا الإطار بالسلطة التقديرية، وهو ما نصت عليه المادة 7 من القانون 06 / 12 المتعلق بالجمعيات، كما يمكن اعتبار اشتراط المشرع الجزائري العدد المطلوب من الأفراد المكونين للجمعيات خاصة الوطنية منها مبالغ فيه، فطبقا لنص المادة 6 من القانون 06 / 12 المتعلق بالجمعيات لا يمكن اعتماد جمعية وطنية يقل عدد أعضائها عن 25 عضو منبثقين عن 12 ولاية من بين 48 ولاية على المستوى الوطني، كما نصت المادة 36 من نفس القانون على إخضاع أنشطة الجمعيات وكشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي ومجلس المحاسبة الجزائري تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعي، ويمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة،<sup>2</sup>.

إن التعديل الدستوري وبخلاف ما سبقه من دساتير أعطى اهتماما أكبر لكيان المجتمع المدني من خلال تأسيس لأول مرة هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية المرصد الوطني للمجتمع المدني، وهذا طبقا لنص المادة 213 من التعديل الدستوري، وهو ما يعزز المكانة الدستورية للمجتمع المدني ورغبة الدولة في تفعيل دوره والمساهمة في تعزيز المؤسسات المكونة له.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر)،

2020 المادة 73 تنص على : "تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية"، ص 18.

<sup>2</sup> بن ناصر بوطيب، (النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون - ، 06 / 12 (مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد العاشر، مقال نشر بتاريخ جانفي ، 2014 ص 264

حيث نصت<sup>1</sup> المادة 13 من دستور 2020 على أن "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني. يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وبشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى"<sup>2</sup> إن المرصد الوطني للمجتمع المدني سيعمل من خلال ما جاء في أحكام نص المادة 213 على تقديم الآراء والتوصيات التي من شأنها التكفل بانشغالات المجتمع المدني، وعليه، يمكن القول إن المرصد الوطني سيعمل على توصية الجهات المختصة من أجل إزالة العوائق والصعوبات التي ستواجهه تنظيمات المجتمع المدني أثناء أداء مهامها من جهة، وسيكون بمثابة البيئة التي سترافق تنظيمات المجتمع المدني قصد تفعيل دورهم في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية من جهة أخرى.

### المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشاركة الحوكمة

تتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال نحو الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى عصرنة الإدارة العمومية. حيث أكد المشرع الجزائري في المادة 11 من قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 "أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري ويتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير اللازمة لإعلام المواطنين

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر )،  
2020 المادة 213

تتص على : "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني . " ص 45  
<sup>2</sup> عمر فلاق ، نفس المرجع السابق، ص 146 .

بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية ما والاجتماعية والثقافية، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي عرض نشاطه السنوي أما المواطنين. وأضاف في المادة 12 من نفس القانون " قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحلهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وفي المادة 14 منه كذلك أكد المشرع أنه يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته<sup>1</sup>

لا تقتصر عملية تشجيع مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية على قانوني البلدية والولاية فقط، بل تتعداها إلى المشاركة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، وذلك من خلال ما تضمنته المادة 15 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 06-01 والتي نصت على أنه " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من مخاطر الفساد ومكافحته بتدابير مثل: اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية<sup>2</sup>.

كما تؤكد التشريعات الخاصة بالخدمة العمومية في الجزائر على ضرورة تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وضمان مشاركته في إدارة وتسيير المرفق العمومي، فقد صدر منشور وزاري في 14 نوفمبر 2012 يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتأهيل المرافق العمومية، تبعه تأسيس وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، واتخاذ حزمة من الإجراءات لتخفيف المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتمكين المواطن من الاتصال بالوحدة المحلية رغبة في عصنة الإدارة

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام 1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق

بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد، 37، الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011 ص. 08

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق

بالوقاية من الفساد ومكافحته، 2006 ص 08

العمومية الجزائرية، حيث أصبح بإمكانه استخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية كانت، وإلغاء التحقيقات الأمنية في ملفات جوازات السفر وإعفاء المواطن من تقام وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، كما عملت الجزائر كذلك على إنشاء 47 إذاعة محلية بمعدل محطة إذاعية على مستوى كل ولاية تزود المواطنين المحليين بالمعلومات حول القضايا المحلية، وتستضيف المواطنين والمسؤولين المحليين<sup>1</sup>.

هذا على المستوى القانوني أما على مستوى الخطاب الرسمي فقد أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين بدوي من خلال خطبه وتصريحاته المختلفة على أن تعميم الإدارة الإلكترونية على جميع القطاعات ضروري، وأوضح - تصريح للصحافة عقب الزيارة الميدانية التي قادته لولاية الجزائر في سبتمبر سنة 2015 أن الإدارة الإلكترونية تربط قطاعي الداخلية والعمل والتضامن الاجتماعي، ومع نهاية السنة سنعمل ما بوسعنا لإشراك القطاعات الأخرى في هذه الديناميكية وأضاف الوزير أن الإدارة الإلكترونية تعد بداية لإنشاء الحكامة الإلكترونية الذي هو هدفنا الأسمى و يجب ربح هذه المعركة بمساعدة إطارات وعمال الدولة، كما أشار إلى أن تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية بأسننة العلاقات بين الإدارة والمواطن ومكافحة العراقل البيروقراطية والمحسوبية و الفساد، وخلص السيد بدوي في الأخير إلى القول بأن عصرنة الإدارة العمومية من خلال تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتقليص من الملفات سيوفر على الدولة 200 مليار سنتيم سنويا لذلك فنحن في صميم ترشيد نفقات الدولة".

كما تطرق التعديل الدستوري مارس 2016 إلى:

1- الحق في المساواة كمؤشر للحكامة الراشدة<sup>2</sup> وبعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها الحقوق والواجبات العامة وهو مبدأ تقتضيه طبيعة الحياة المشتركة، وقد نصت المادة

<sup>1</sup> عنتر بن مرزوق ، سي حمدي عبد المومن، نفس المرجع السابق، ص222.

<sup>2</sup> طاهر عباس، عيساوي سفيان، (الحقوق والحريات في التعديل الدستوري الجديد بالجزائر لسنة 2016: تكريس لمبدأ الحكامة الراشدة)، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جامعة مستغانم، جانفي 2016، ص31.

32 من الدستور بأن "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه الى المولد أو العرق أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي"

2- أما المادة 34 من الدستور "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الانسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

3 الشرعية الجنائية كميّار للحكمة الراشدة<sup>1</sup> في الدستور المعدل أكدت التعديل الدستوري 2016 من خلال مضمون المادتين 58 و 160 على شرعية العقوبات والإجراءات المتخذة في المجال الجزائي انطلاقا من قاعدة أن القانون المكتوب هو أصل كل قاعدة جزائية فلا عقوبة ولا جريمة بلا نص قانوني صريح على أساس نص المادة الأولى من قانون العقوبات التي تنص المادة 160 من القانون 01/16 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن

التعديل الدستوري على: تخض العقوبات الجزائية الى مبدأي الشرعية والشخصية."

4- المساءلة القضائية<sup>2</sup> في الدستور المعدل تجسيد لمتطلبات الحكمة الراشدة ويعني ذلك أن كل من يخضع للمساءلة من المدنيين أو المؤسسات يقبل مسؤوليته عن التصرف أو العمل على نحو يتسق مع معايير السلوك والتصرف المقبولة، ويتعرض لعقوبات إن لم يفعل ذلك، وفي هذا الخصوص تمثل المساءلة مفهوما متأسلا في سيادة القانون التي هي في صلب المبادئ التي تروجها الأمم المتحدة والاتفاقية الدولية مكافحة الفساد ونجد المؤسس الدستوري قد واكب هذا التطور العالمي حيث نصت المادة.

اما فيما يتعلق بالإطار القانوني للحوكمة في دستور 2020 فقد تم ذكرها في القوانين التالية:

-المادة 199 مجلس المحاسبة<sup>3</sup> مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس

<sup>1</sup> طاهر عبايسة ، عيساوي سفيان، نفس المرجع السابق، ص 39

<sup>2</sup> طاهر عبايسة ، عيساوي سفيان، نفس المرجع ، ص 48

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر )، المادة 199  
تنص على : "مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال عمومية، يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة . " صص 41 .

الأموال التجارية التابعة للدولة وتجسد هذه المادة مبدأ المساءلة في الحوكمة المحلية المادة<sup>1</sup>

204 السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة"، ومن هنا يتبين لنا من خلال نص المادة أن المشرع الدستوري يعطي أهمية لمبدأ الشفافية.

-المادة 205 تؤيد المادة ،204 وقد نصت على: "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على الخصوص المهام التالية:

- ✓وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها.
- ✓جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة.
- ✓إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات وإصدار أوامر، عند الاقتضاء، للمؤسسات والأجهزة المعنية.
- ✓المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد.
- ✓متابعة وتنفيذ ونشر ثقافة الشفافية والوقاية ومكافحة الفساد.
- ✓إبداء الرأي حول النصوص القانونية ذات الصلة بمجال اختصاصها.
- ✓المشاركة في تكوين أعوان الأجهزة المكلفة بالشفافية والوقاية ومكافحة الفساد، المساهمة في أخلاق الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.

يحدد القانون تنظيم تشكيل السلطات العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وكذا صلاحيتها الأخرى

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر ، 2020) المادة 205  
تنص على : "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته . " ص 43 .

المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها.

المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني وسبل تفعيله.

1. معوقات الأداء الفعال للمجتمع المدني في الجزائر .

يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات البيئة الخارجية ومعوقات البيئة الداخلية

1.1-معوقات البيئة الخارجية:

-الاستقلالية الجموعية: رغم ما تقدمه الدولة من مساعدات لتدعيم مؤسسات «المجتمع المدني» من دعم مادي متمثل بالإعانات المالية ومنح المقار التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الاختصاص، إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعيات، إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة للسيطرة والاحتواء، وذلك من خلال الدعم المالي التفضيلي وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من السلطة، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة، وينتج من ذلك ظاهرة تسييس معظم تنظيمات المجتمع المدني، وتحولها إلى قنوات لتحقيق المشاريع الحزبية.

وهنا نلاحظ أن الجمعيات تخلط بين مفهوم العمل الحزبي ومفهوم العمل الجموعي، ربما بسبب حداثة التجربة وعدم نضجها.

-تهميش المجتمع المدني: <sup>1</sup> رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية لتنظيمات المجتمع المدني بكونه ضابطاً اجتماعياً مهماً وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك لكون التنظيمات الحكومية تتعمد استبعاد تنظيمات «المجتمع المدني» في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة المرتبطة بصنع السياسات العامة ظاهرة اللامبالاة: بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، وهذا بسبب:

-عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجموعي.

<sup>1</sup> مليكة بوجيت، (ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد)، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 1997، ص140

-عدم الثقة في كل ما يرمز إلى الدولة، وبالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، ما خلق هوة كبيرة بين المجتمع ومؤسسات الدولة.  
-غياب دور الإعلام الذي من شأنه إبراز دور وعمل هذه الجمعيات وتقريبها من المواطن.  
-تبني جل الجمعيات أفكاراً وقضايا غريبة على المجتمع الجزائري، بدلاً من العمل على إحياء العادات والتقاليد والقيم الجزائرية الإسلامية وفق ما يخدم المصلحة العامة.

## 2.1- معوقات البيئة الداخلية<sup>1</sup> :

وبقصد بها العراقيل الكابحة للفعالية الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والناבעة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل بالآتي:

-غياب مصادر التمويل الذاتي: مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف فعلاً، ما يحد من قدرتها على أداء أدوارها الفعالة والإيجابية اللازمة، ويد إلى الاعتماد الكلي على دعم الدولة وهذا ما يجعلها خاضعة لها عوض التأثير فيها.

-غياب الشفافية والديمقراطية في التسيير: حيث تعاني أغلب تنظيمات المجتمع المدني مشاكل تسيير أدت في الكثير من الأحيان إلى انشقاقات انتهت إما إلى زوالها أو تجميد عملها عدم وضوح برامج وأهداف جمعيات المجتمع المدني في الجزائر بسبب النشأة غير السوية.

-الانفرادية في اتخاذ القرار نتيجة سيطرة الزعامات القيادية وعدم فتح المجال للمشاركة وهي صفة جل تنظيمات المجتمع المدني الجزائري.

يمكن أن نلاحظ تراجع العوامل السابقة الذكر وانحسارها خاصة مع ما تشهده الجزائر من محاولات تكريس للديمقراطية عبر التحفيز على المشاركة والمساءلة والتأسيس للحكم الرشيد.

## 2.1- سبل تفعيل دور المجتمع المدني:

-إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بصيانة وترقية الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، وكذا الضوابط الحاكمة لإجراءات إنشاء الجمعيات والمنظمات.

1 مر مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور، 2019متوفر على <https://www.politics-dz.com>

–التعديلات الدستورية التي استحدثت مفهوم الديمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع السياسي، حيث لا يزال مفهوم الديمقراطية التشاركية مهم من حيث التطبيقات ومدى حدود المجتمع المدني في ممارستها.

–إرساء ثقافة سياسية مشاركته قائمة على التفاعل بين الفرد والمجتمع والنظام السياسي وتنمية روح المواطنة لدى الفرد وترقية الحقوق السياسية والاجتماعية داخل المجتمع.

–الاعتماد على تبليغ المواطن بشكل دوري ودائم بقضايا الشأن العام، واستعمال في ذلك وسائل التبليغ الجوّاري (ملصقات إذاعة)، إضافة إلى وسائل التواصل الحديثة (المواقع الإلكترونية، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية). وإشراك المواطن في الجيود التنمية المحلية

–إزالة العراقيل الإدارية والممارسة البيروقراطية داخل المنظمات والمؤسسات الحكومية قصد التمكين السلس لمتطلبات المواطنين.

–تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الإدارة المحلية، وهذا بتوفير وسائل الحرية النامة. بداية بالأحزاب السياسية مرورا بتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال.

–تكوين نخب ذات كفاءة وخبرة وروح قيادية تعمل على مبدأ التسيير الجماعي لتنظيمات المجتمع المدني.

–القيام بدورات تكوينية وتدريبية، قصد تنمية القدرات وتأهيل الشباب للعمل الجماعي، وهذا في إطار تمكين الشباب والمرأة من ممارسة النشاطات الاجتماعية.

–العمل على رفع مستوى الوعي الشعبي، خاصة أثناء تعامله مع القضايا العامة، وهذا في إطار تعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في صنع السياسات العامة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد سنوسي، (الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر)، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع،15، فيفري 26-27، ص ص2018

المطلب الثاني: معوقات الحوكمة المحلية وسبل تفعيلها.

### 1. معوقات الحوكمة المحلية:

رغم ما قامت به الجزائر من أجل تحقيق الحوكمة المحلية من خلال إعطاء أهمية كبرى للمشاركة الشعبية والمساءلة والشفافية والشرعية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجهها أهمها:

- ضعف تأطير وتكوين القيادات الإدارية على مستوى الجماعات المحلية: تعاني بعض الإدارات المحلية من مشكلة قلة وضعف توفرها على كفاءات إدارية يمكن أن تساهم في تشجيع التشاركية على تحقيق التنمية المحلية، وهي مشكلة تعاني منها بعض المناطق الحضرية والمناطق والقرى النائية الصحراوية أو في المناطق الجبلية أو الأقاليم الحدودية<sup>1</sup>.

- عدم وجود مدونة أخلاقية تضبط الالتزام: تعاني المؤسسات المحلية من ضعف في الالتزام بالقوانين واللوائح الإدارية التي تحكم موظفيها لعدم وجود روادع كافية تحبر الموظف على الالتزام المهني والأخلاقي، ولعل أكبر الآثار السلبية لضعف الالتزام عند الإداريين إنه إضافة إلى إضراره بالمصلحة العامة يضعف ثقة الشعب بالجهاز الإداري المحلي.

- غياب كفاءة وفاعلية المشاركة الشعبية: الهدف الأساسي من الإدارات المحلية هو إيجاد تعزيز الأنماط الاتصالية بين الإدارات المحلية والمواطن بشكل يمكن المواطنين من ممارسة حقهم في تسيير أمومهم العامة تحقيقا لمبدأ المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية، غير أنه لا يكفي لتحقيق مشاركة شعبية فعالة النص على أنها حق أو واجب، ولا حتى تقنين قنواتها وإجراء انتخاباتها، بل لا بد من مشاركة شعبية واسعة فعلية وفعالة تساهم في صنع وتنفيذ السياسات والقرارات الخاصة بالمجتمع المحلي.

- تحدي التقسيم الجماعي: إن التقسيم الجماعي الحالي لا ينطلق من منظور شمولي يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي، مع عدم وجود حضريا معايير دقيقة لترقية الجماعات القروية إلى جماعات .

<sup>1</sup> حسام شحادة ، المجتمع المدني ، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2015، ص 38 .

– تحدي الوصاية المركزية : لا بد من منح ضمانات أكثر بتدعيم لا مركزية الجماعات المحلية، باعتبار أن الإصلاح يقتضي أولاً فسخ المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها، وذلك لتمكين المجالس المحلية المنتخبة من تنفيذ القرارات المتخذة على مستوى الجماعات المحلية، بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية وهناك مجموعة أخرى من العراقيل التي تتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى الجمود وعدم الاستفادة تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو أن المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة، والمرونة والفعالية في الأداء، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات الفشل والنجاح عند تقييم المشاريع يعني والبرامج التنموية المحلية لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات<sup>1</sup>.

### سبل تفعيل الحوكمة المحلية

– العمل على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب من خلال اختيار المنتخبين والموظفين وفق أسس القيم ومبادئ النجاعة والشفافية والجدارة والإنصاف والكفاءة، وتأهيلهم بوضع برامج تكوينية وتعليمية وفقاً لمستواهم ومؤهلاتهم العلمية من أجل الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم، والابتعاد عن الاختيار والتعيين وفق أسس الوساطات المحاباة والمجاملات.

– تفعيل سياسة التصريح بالامتلاكات: كأحد الأليات الكفيلة بكشف الفساد والتقليل من مرتكبيه على المستوى المحلي، بما يضمن المساهمة في تكريس قيم المساءلة والشفافية في تسيير شؤون المجتمع المحلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عنزة بن مرزوق، ( الأدوار التنموية الجديدة للإدارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة ) ، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، يوم 10 أفريل ، 2017ص08

<sup>2</sup> مجلس الأمة، (دور البرلمان في الوقاية من الساد" ) ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 11، جانفي، 2006صص 195

–إضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدمون بهما، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع المحلي، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء<sup>1</sup>.

–الاهتمام بالعنصر البشري: ما دام المورد البشري هو المسؤول عن تحقيق الحوكمة المحلية فلا بد من إصلاح الإنسان، ذلك أن إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحا ولن يؤدي إلى الإصلاح الجذري المنشود.

– ضرورة توفر الدعم السياسي: إن نجاح تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر يتطلب ضرورة دعم القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازها على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة إتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول ترقيعية مؤقتة لأزمات عاجلة.

–إصلاح الوظيف العمومي: فالحوكمة المحلية تتطلب ضرورة بناء إدارة عصرية يكون مما الاستثمار في العنصر البشري أعلى ثرواتها جميعا، يستلزم ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها، وذلك من خلال تطبيق مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك وفق للمؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة، جدارة وأمانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والأنساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في مجال العمل.

–إصلاح نظام الأجور: يعد إصلاح نظام الأجور أحد الآليات الرئيسية التي تساهم في تحسين الأداء الوظيفي على المستوى المحلي، ولذلك يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد لديه عنصر الانتماء والولاء للإدارة المحلية التي يعمل بها، مما يجعله يسعى جاهدا لرفع

<sup>1</sup> مجلس الأمة، (دور البرلمان في الوقاية من الساد)، مجلة الفكر البرلماني، عدد 11، جانفي، 2006، ص 197

أدائه، وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته، أما إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم فإن ذلك يدفعه إلى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة من أجل تأمين تكاليف المعيشة -تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية: تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة المحلية الجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها<sup>1</sup>

#### المبحث الرابع : برامج ومخططات الإدارة المحلية التنموية في الجزائر

**المطلب الأول: المخططات التنموية التي تقوم بها البلدية لتجسيد التنمية المحلية.**

تلعب الجماعات الإقليمية "البلدية والولاية" دور هام في تحقيق التنمية المحلية، التي من شأنها أن تسهل الحياة اليومية للمواطن، وتوفر الاحتياجات المختلفة له، وتساهم في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي.. إلخ.

وباعتبار أن البلدية هي قاعدة اللامركزية، وبالتالي الأقرب للمواطن من الولاية والأدري باحتياجاته، الأمر الذي جعل المخطط البلدي للتنمية يلعب دورا فعالا وأساسيا في تحقيق التنمية المحلية لكونه الوسيلة التي تحقق بها البلدية التوازن الجهوي والإقليمي (التنمية المحلية) في مختلف المجالات من جهة، والتنمية الوطنية من جهة أخرى، إذا ما توفرت لها الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

والمخطط البلدي هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية، وتجهيزات الانجاز، وقد اعتبرها المرسوم 136/ 73 المؤرخ في 9 أوت 1973<sup>2</sup> برامج أعمال قصيرة المدة تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني.

<sup>1</sup> مجلس الأمة، (دور البرلمان في الوقاية من الساد") ، مجلة الفكر البرلماني ، عدد 11، جانفي، 2006 ص ص 199 .

<sup>2</sup> عبد الله غالم، وليد ببيبي، (فاعلية التخطيط التنموي و المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة بسكرة، العدد 03، 2015، ص 50

وتعرف التنمية المحلية على كونها: "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا ثقافيا، من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية."

كما تعرف التنمية المحلية على أنها: "الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو وتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر وإمكانيته على السواء<sup>1</sup>."

أما الأستاذ آرثر دانهام ينظر للتنمية المحلية على أنها نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهالي إن الدور التنموي للبلدية فيتمثل في الصلاحيات والمهام التي حددها القانون رقم 10/11

–التهيئة والتنمية المحلية، يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده الانتخابية ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا. وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية ويكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

حيث يشارك المجلس الشعبي البلدي في اجراءات اعداد عمليات تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كما يتولى المجلس الشعبي البلدي كل عملية ويتخذ كل اجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي لهذا الغرض يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التحريات التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

<sup>1</sup> عبد الله عالم، نفس المرجع ص 53

–التعمير والهيكل الأساسية والتجهيز، أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية خاصة البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة وذلك لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة. حيث تهدف المخططات المحلية إلى تهيئة المجال المحلي وذلك عن طريق المخطط البلدي للتهيئة العمرانية الذي يجسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي.

–والمحافظة على المواقع الطبيعية، حماية الطابع الجمالي والمعماري، حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء... الخ.

–يمكن استخلاص أهم الصلاحيات التي تقوم بها البلدية في مجال التربية، حيث تتخذ البلدية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما كل الاجراءات قصد:

✓إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.  
✓إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ. يمكن للبلديات في حدود امكانياتها القيام عند الاقتضاء بكل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى ورياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني<sup>1</sup>.

–تطوير والمحافظة على الأجهزة الاجتماعية والجماعية للبلدية من خلال التكفل بإنجاز مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها، وصيانة كل الأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة وإنجاز كذلك المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها، تشجيع كل عمل من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير السياحة، وتشجيع المتعاملين المستغلين لها، بالإضافة إلى تشجيع وتطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه... الخ

–صيانة المساجد والمدارس القرآنية الموجودة على ترابها مع ضمان المحافظة على ترابها، تشجيع كل عمل من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير السياحة، الممتلكات الدينية.

–تطوير قطاع السكن وذلك بتنظيم التشاور وتوفير شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة كالمساعدة على ترقية برامج السكان والمشاركة فيها وتشجيع التعاونيات العقارية ... الخ.

<sup>1</sup> جمال زيدان، إدارة التنمية المحايية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص18

-حفظ الصحة والنظافة والمحيط لاسيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الصلبة الحضرية، نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، مكافحة التلوث وحماية البيئة، كما تتكفل بحماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل.

ومن أهم المشاريع التي جاءت في الفترة بعد 2011 للبلديات هي:

### -مشروع كابدال:

برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المعروف اختصاراً بمشروع كابدال هو برنامج تشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل يقدر بحوالي 11 مليون يورو، تساهم الحكومة الجزائرية بـ 2839320 : يورو والاتحاد الأوروبي بـ 7700000 : يورو، وبرنامج الأمم المتحدة بـ 190000 : يورو هذه الشراكة تمثل السند التقني الذي يتلخص في جلب الخبرة وتسيير المشاريع بحيث:

-تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة الجزائرية بتنفيذ الإصلاحات الكبرى للجماعات المحلية من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية 1.

-تتضم وزارة الشؤون الخارجية إلى المشروع كشريك لإفادة الجزائر وجماعاتها الإقليمية من تجارب ناجحة عبر العالم في مجال المحلية التشاورية، من أجل بناء نموذج جزائري فعال ومن ثم الترويج له دولياً.

يساهم الاتحاد الأوروبي بتجربته ودعمه المالي، بصفته مرقياً للتنمية الإقليمية كأداة للحكام الراشدة، وكذا بتجارب أقاليم دوله الأعضاء في تنفيذ السياسات الإقليمية.

-ويساهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بخبرة عقود في دعم التنمية المحلية عبر جميع أنحاء العالم وكذا في تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر، وتحت شعار "ديمقراطية تشاركية

<sup>1</sup> رشيد بلفكرات، (إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحكومة المحلية في الإدارة المحلية الجزائرية كابدال نموذجاً)، مجلة الراصد

العلمي، المجلد 6، العدد 2، ماي، 2019، ص. 119 .

وتنمية محلية "يسعى برنامج كابدال إلى دعم الفاعلين المحليين المكونين من الأصناف التالية:

-الفاعلون الأساسيون، وهم المنتخبون والإدارة المحلية.  
-المجتمع المدني: وهم جمعيات المجتمع المدني وسائر المواطنين غير المهيكليين داخل الجمعيات.

-كل التنظيمات المهنية والحرفية والمتعاملون الاقتصاديون المحليون.  
والمغزى من البرنامج هو دمج هؤلاء الفاعلين المحليين في إدارة التنمية المحلية المستدامة على المستوى البلدي، وهذا من أجل الدعم الاقتصادي للجماعات المحلية.  
حسب الجهات الراعية للبرنامج، فإن كابدال يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكمة بلدية تشاورية مهتمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. وستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى أربع سنوات (من بداية 2017 إلى نهاية 2020 في عشر بلديات نموذجية عبر التراب الوطني<sup>1</sup>.

- مشروع الجزائر البيضاء: حفاظا على نظافة المدن والقرى، وتقاديا لمشكلة الأوساخ التي عمت كافة الشوارع والأحياء، بادرت وزارة التضامن بهذا البرنامج بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن بمبادرة مشروع إنشاء مؤسسات مصغرة للتضامن من أجل النظافة والمحافضة على المساحات الخضراء. يستفيد من هذا المشروع البلديات في شكل ورشات، كل ورشة مكونة من 8 أفراد حيث يتم تعيين رئيس الورشة من بين هؤلاء الأفراد، ومن طرف رئيس البلدية، هذه الورشات تعمل في إطار بلدي تحت إشراف مديرية النشاط الاجتماعي، يتم التمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 121

<sup>2</sup> شويح بن عثمان، (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011.

**المطلب الثاني: المخططات التنموية التي تقوم بها الولاية لتجسيد التنمية المحلية.**

تعرف الولاية على أنها: "الجماعة الإقليمية للدولة وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة."

كما عرفها القانون الجزائري على كونها: "جماعة عمومية إقليمية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حاصلة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعتبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة." وللولاية تأثير مباشر على التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها قانونا وأيضاً من خلال دورها التمويلي والتخطيطي

فمن خلال آخر قانون متعلق بالولاية رقم 17-17 المؤرخ في 21/02/2012 نلاحظ أن المشرع الجزائري أعطى للولاية أهمية كبيرة بخصوص دورها في المجال التنموي في العديد من القطاعات الحساسة التي يمسهها هذا المخطط التنموي والتي من أهمها:

**1. قطاع الفلاحة والري:** من أهم الاجراءات التي تقو بها الولاية في هذا القطاع يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية.

**2. قطاع التجهيزات التربوية والثقافية:** وفي هذا المجال تقوم الولاية:

-إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وكذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها.  
-المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولا سيما تجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها.

<sup>1</sup> القانون رقم 21/02/ 2012، 12-07 من المادة 84 إلى المادة 87 والمتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد ، 12

- يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية إنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية.

- يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع البلديات، في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفات الطبيعية والوقاية من الأوبئة ومكافحتها.

- يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي، حماية الأم والطفل، مساعدة المسنين.

3. قطاع الهياكل الاقتصادية والسكن: للولاية دور مهم في هذا القطاع الحيوي وهذا ما توضحه نص المادتين 100 و 101 من قانون الولاية لسنة 2012 بأنه: "يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في إنجاز برنامج السكن."

- كما يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية في وضع برامج للقضاء على السكن الهش وغير الصحي ومحاربه<sup>1</sup>

- المبادرة بالأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة الطرق والمسالك الولائية وصيانتها والحفاظ عليها.

- تصنيف وإعادة تصنيف الطرق والمسالك الولائية حسب الشروط المحددة في التنظيم المعمول به.

القيام بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية في مجال الكهرباء وفك العزلة

<sup>1</sup> عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص236 .

## خلاصة:

لقد تم التطرق في هذا الفصل الى المجتمع المدني و آلياته في تفعيل مبدأ المشاركة، فالمجتمع المدني لم يعرف رواجاً الا بعد إقرار التعددية السياسية في الثمانينات، لكن في الوقت الراهن فنجد أن الدساتير الجزائرية وسعت من مهامه، بحيث أصبح فعال في تحقيق التنمية المحلية الديمقراطية التشاركية في الجزائر، كما استخلصنا أن المجتمع المدني في الجزائر يعاني من عدة معوقات تحد من فعاليته واستقلالته ومن هنا نستنتج:

-رغم الجهود المبذولة من أجل تجاوز مختلف العراقيل التي تواجه المجتمع المدني، وذلك من خلال الحلول المقترحة من أجل الوصول الى حوكمة محلية قائمة بذاتها في الجزائر الا انها لا تزال الى يومنا هذا.و يمكن القول إن تنظيمات المجتمع المدني لم تصل بعد الى تحقيق الحوكمة المحلية وذلك من خلال صعوبة تطبيق مبادئها على أرض الواقع

# الخاتمة

عرف المجتمع المدني في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا وتصاعدا في الدور التنموي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، وقد ارتبط هذا التطور بالعديد من التغييرات والتحويلات وهي التطورات التي اعتبر معها المجتمع المدني المستفيد الأكبر، وتجلت هذه الاستفادة في التنامي الكبير في عدد تنظيمات المجتمع المدني، إضافة الى التنوع في مجالات نشاطاته، وقد تم التأكيد على أهمية الدور التنموي للمجتمع المدني في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة بحث أصبح المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية في البناء التنموي وعنصرا فاعلا في تحقيق الديمقراطية التشاركية في كل دول العالم، وكشريك أساسي في البناء التنموي وإرساء الحكامة التشاركية.

لقد أصبحت الحوكمة المحلية تحظى بإهتمام كبير من الخبراء والباحثين على جميع المستويات لما تتمتع به من مكانة علمية كإطار فكري من شأنه العمال على تحقيق الأهداف المراد تحقيقها للنهوض بالتنمية، فتعدد واختلاف تعاريف مصطلح الحوكمة المحلية يعود الى اختلاف العوامل والظروف بين الدول المتقدمة والدول النامية، فنجد من ناحية البنك الدولي ارتكز على المساءلة والشفافية والرؤية الاستراتيجية، ومن هنا يبرز دور تنظيمات المجتمع المدني في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية والديمقراطية التشاركية كحلقات مهمة من اجل تقدم النواحي السياسية والتنموية، ويعتبر دور المجتمع المدني دور فعال في تجسيد كل مبادئ الحوكمة المحلية على أرض الواقع هذا من جهة، أما من الناحية التنموية فإن دورها يبرز أساسا كقوة مهمة تدفع وتيرة النمو عبر العمل الميداني فضلا عن دورها في الرقابة والمحاسبة وحتى المساءلة إن توفرت البيئة لذلك.

وقد اتضح مما سبق عرضه أن المجتمع المدني الجزائري قد بدأ يخوض عدد من التجارب التي قد تؤهله للقيام بأدوار متقدمة في مجال تكريس مبادئ الحوكمة المحلية، والتمسك بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية لكن الضعف البنيوي الذي يعاني منه نتيجة عوامل على متداخلة لا يزال يحول دون تحقيق ذلك، وبناء عليه نورد في نهاية هذه الدراسة مجموعة من الاقتراحات التي قد

تساعد على تفعيل دور تنظيمات المجتمع المدني في تكريس مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر، ونظرا لتداخل آليات التفعيل والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- ضرورة تفعيل الإطار القانوني والتشريعي المنظم للمجتمع المدني.  
- التعديلات الدستورية التي استحدثت مفهوم الديمقراطية التشاركية لم ترافقها استراتيجيات تترجم المبدأ الدستوري على الواقع، حيث لا يزل مفهوم الديمقراطية التشاركية مهم من حيث التطبيقات على أرض الواقع ومدى حدود المجتمع المدني في ممارستها تعديل خطة لتطوير تنظيمات المجتمع المدني تبرز دور في تجسيد مبادئ الحوكمة المحلية خاصة مبدأ المشاركة والمساءلة والشفافية.

- تطوير نموذج شراكة أو إقامة مشروع ريادي بين المجتمع المدني والحكومة مما يؤدي لتقوية دورها خاصة في التنفيذ.

- انشاء صندوق تمويل على شكل وقفية لتمويل نشاطات المجتمع المدني ضمن أسس ومعايير معينة.

- إضفاء الشفافية في التعامل مع المواطنين وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوي التي يتقدمون بها.

- ضرورة توفر الدعم السياسي، فنجاح تطبيق الحوكمة المحلية في الجزائر يتطلب ضرورة دعم القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازها على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة اتباعها بدلا من ان تكون مجرد حلول ترفيعية مؤقتة لأزمات عاجلة.

## قائمة المصادر والمراجع



➤ الكتب :

1. أبو النصر، مدحت محمد. إدارة منظمات المجتمع المدني، دار ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة. 2007.
2. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
3. أنس قاسم ، اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988.
4. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية : في الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر وتوزيع، 2015.
5. جمال زيدان، إدارة التنمية المحاية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014،
6. حسام شحادة ، المجتمع المدني ، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2015، .
7. السواح، وائل ، الديمقراطية، سلسلة «التربية المدنية»، منشورات بيت المواطن دمشق، ط1 ، 2014،
8. عمار بوضياف ، شرح قانون البلدية، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2012 .
9. عيسى نهوند المجتمع المدني حقل مناورة باسم الرأي العام، مؤسسة فريدريش ايبرت ،بيروت. 2004
10. محمد الجسيم، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا، 2015
11. مدحت محمد أبو نصر، إدارة منظمات المجتمع المدني ، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين الشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة و التطوع والتشبيك والجودة، القاهرة: ايتراك للطباعة و النشر والتوزيع ، 2007 .

➤ المجالات :

12. عبد القادر حسين، (الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
13. رشيد بلفكرات، (إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية وآليات تفعيل الحكومة المحلية في الإدارة المحلة الجزائرية كإبدال نموذجاً)، مجلة الرائد العلمي، المجلد ، 6 العدد ، 2، ماي، 2019

14. عبد الله غالم، وليد ببيبي، (فاعلية التخطيط التنموي و المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة بسكرة، العدد 03، 2015
15. طاهر عباس، عيساوي سفيان، (الحقوق والحريات في التعديل الدستوري الجديد بالجزائر لسنة 2016: تكريس لمبدأ الحكامة الرشيدة)، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جامعة مستغانم، جانفي، 2016.
16. عمر فلاق، المكانة الدستورية للمجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020؛ انطلاقة أم امتداد؟)، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، العدد 45، ديسمبر، 2020
17. محمد فلاق، حدو سميرة، (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري - تجارب دولية-)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 1، جوان، 2015.
18. ليل بن علي، (سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة و الشفافية في الادارة المحلية)، مجلة ابحاث، المجلد 3، العدد 1، جامعة الجلفة، أفريل 2018 .
19. سليمة بن حسين، (الحوكمة...دراسة المفهوم) مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي .
20. عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المومن، (الانتقال الى الحوكمة المحلية في الجزائر: دراسة في التحديات والآليات)، مجلة التراث، المجلد 7، العدد 1، 2018 .
21. خير الدين سبهان عبد الله الجبوري، (دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية)، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 32، جامعة الوادي، جانفي 2018 .
22. عنتر بن مرزوق، سي حمدي عبد المؤمن، (الانتقال الى الحوكمة في الجزائر، التحديات والآليات)، مجلة التراث، المجلد 8، ع1، 2018 .
23. عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الجزائر، مديرية النشر لجامعة 2011، قالمة
24. صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر و معظلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، دفتر السياسة و القانون، الجزائر، عدد خاص، أفريل، 2011

25. مصطفى بلعور، (الإصلاحات السياسية في الجزائر)، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 1، جامعة ورقلة، جانفي، 2009،
26. بن يحيى فاطمة وعمر طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، 2018
27. بن صغير عبد العظيم، دور تنظيمات المجتمع المدني في إرساء مبادئ الحوكمة، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة قلمة، ديسمبر، 2015
28. بوعش وافية، دور المجتمع المدني في تعزيز مفهوم الحكم الراشد)، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد 1، العدد 1، جانفي، 2016، جامعة مستغانم،
29. فهمي خليفة الفهداوي، الحكم الصالح خيار استراتيجي للإدارة: نحو بناء مجتمع المؤسسية والمواطنة العامة مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العدد الثالث، المجلد الثامن، 2007،
30. بوزيان العربي ، جلطي غالم ، مفهوم الحوكمة وعوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها ، مجلة المالية والاسواق ، المجلد 08 العدد 02
31. أميرة عادل أحمد ، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، مجلة القانون ، المجلد 12 ، العدد الثاني ، 2021.
32. عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ- العدد 203، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان/ كلية التربية . ابن رشد. 2012.
33. محمد سنوسي، (الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر)، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، 2018 .
- **المذكرات :**
34. أسماء، بكر، عبد الصمد علي، محمد راشد، (نحو تطبيق اللامركزية في الوحدات المحلية بريف المنيا)، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، جامعة أسبوط، مصر، العدد 2016، 47، ص 107
35. أفالو وفاء، شرفي أمينة، دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 جامعة قلمة، 2013

36. الأمين سويقات دور المجتمع المدني في تكريس المشاركة الديمقراطية التشاركية)، مجلة دفاتر سياسية، العدد 17 جوان 2017.
37. بن عودة العربي، اسهامات وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني :دراسة التجربة الجزائرية دراسة وضعية تحليلية،مذكرة ماجستير في علوم الاعلام و الاتصال،الجزائر،جامعة يوسف بن خدة،2006.
38. مليكة بوجيت، ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في خلفيات التفاعلات والأبعاد، رسالة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، ،1997 .
39. بومدين طامشة ، (الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر)، مجلة تواصل، العدد 26 جوان 2010
40. تكوك أحمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، تخصص: جماعات محلية،جامعة مستغانم،2020
41. خلاف وليد، (دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري-قسنطينة،2010
42. سكيبة عاشوري الاتجاهات المعاصرة لنظم الادارة المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2013-2014،.
43. عبد القادر حسين،( الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012 .
44. غنية إبرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة،،2010
45. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية)، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010
46. محمد ، القشاطشة ، الدور الرقابي لتنظيمات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير،جامعة الشرق الأوسط،2013
47. محمد سعدي، (متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر)، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة ،2017

48. نادية بونوة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، دراسة حالة (الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010  
➤ **الملتقيات العلمية :**

49. عنتر بن مرزوق، ( الأدوار التنموية الجديدة للإدارة المحلية الجزائرية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة) ، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول مستقبل التنمية المحلية في ظل التحديات الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، يوم 10 أبريل ، 2017

50. محمد محمود الطعمنة، نظم الإدارة المحلية "المفهوم والفلسفة والأهداف"، الملتقى العربي الأول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، دائرة البحوث والدراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 20-18 أغسطس، 2003، رابط التحميل

le:///C:/Users/pg/Downloads

51. مشري مرسى، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في آلية التفعيل، ملتقى بكلية العلوم القانونية والإدارية ، جامعة الشلف، 20 أوت ، 2005

52. المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، الواقع الحالي والرؤية المستقبلية )، ندوة إقليمية، 15/05/142015،  
➤ **المواد القانونية :**

53. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر ، ) 2020 المادة 199 تنص على : "مجلس المحاسبة مؤسسة عليا مستقلة للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية، يكلف بالرقابة البعدية على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة .".

54. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر ، ) 2020 المادة 205 تنص على : "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته .".

55. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور لسنة 2020 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 54 والمؤرخة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر) 2020 المادة 10 تنص على تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية

56. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور (2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر) 2020 المادة 16  
تنص على : "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني .
57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر ، ) 2020 المادة 53  
58. تنص على : "حق إنشاء الجمعيات مضمون، ويمارس بمجرد التصريح به . " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر) 2020 المادة 57 تنص على : "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ."
59. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر)، 2020 المادة 73 تنص على : "تشجع الدولة الشباب على المشاركة في الحياة السياسية
60. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ( ، 2020 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 82 المؤرخة في 30 ديسمبر )، 2020 المادة 213 تنص على : "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني
61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 المادة 17 تنص على "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، ص 08.
62. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس ، 2016 المادة 54 تنص على: "حق انشاء الجمعيات مضمون"،
63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور ، 2016 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس ، 2016 (المادة 15 تنص على: "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية، المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية

64. القانون رقم 21/02/ 2012، 12-07 من المادة 84 الى المادة 87 والمتعلق بالولاية ،  
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد ،12
65. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لقانون 16/01 المؤرخ في 06/03/2016 المتضمن  
التعديل الدستوري لسنة ، 2016 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 14 والمؤرخة في 2016/  
66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام  
1427 الموافق 20 فبراير سنة ،2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ،2006
67. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في رجب عام  
1432 هـ الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية  
الجزائرية، العدد ،37 الصادرة بتاريخ 3 يونيو سنة 2011
- مواقع الانترنت :

68. علي كمال، (دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد)، ،2017 متوفر على  
<https://hjc.iq/view.3630>
69. فهيمي توفيق محمد مقبل، عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح و النهضة في تاريخ  
الجزائر الحديث رابط الالكتروني  
ص 20 <https://www.edu.jo/download/research/members/30664%d8%a3.%d8%af.pdf>
70. خيرة و يني، دور المجتمع المدني في تفعيل التحول الديمقراطي ورقة قدمت في ندوة  
حول: دور المجتمع المدني في  
دعم المسار الديمقراطي في الجزائر جامعة الجزائر، 2011/08/07
71. علي مرزوقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية  
الدور، 2019 متوفر على <https://www.politics-dz.com>

## الفهرس

قائمة المحتويات

أ.....	كلمة شكر	1
ب.....	الاهداء	2
4.....	مقدمة	4
8.....	الفصل الاول الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني والادارة المحلية والحوكمة المحلية	8
9.....	تمهيد	9
10.....	المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدني	10
10.....	المطلب الاول : نشأة ومفهوم المجتمع المدني	10
10.....	نشأة المجتمع المدني	10
14.....	المطلب الثاني وظائف المجتمع المدني وخصائصه	14
17.....	المبحث الثاني نشأة الإدارة المحلية وتطورها .	17
17.....	المطلب الاول مفهوم الادارة المحلية	17
17.....	المطلب الثاني نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر	17
20.....	المطلب الثالث وظائف الادارة المحلية .	20
20.....	خصائص الإدارة المحلية:	20
21.....	وظائف الادارة المحلية	21
22.....	المبحث الثالث : مفهوم الحوكمة المحلية	22
22.....	المطلب الاول : تعريف الحوكمة المحلية	22
26.....	المطلب الثاني : نشأة الحوكمة المحلية :	26
27.....	المطلب الثالث : مبادئ الحوكمة المحلية وعلاقتها بالمجتمع المحلي	27
30.....	المبحث الرابع : تطور المجتمع المدني والحوكمة في الجزائر	30
30.....	المطلب الاول : تطور المجتمع المدني في الجزائر	30
32.....	المطلب الثاني: تطور الحوكمة المحلية في الجزائر	32
33.....	خلاصة	33
34.....	الفصل الثاني مساهمة المجتمع المدني في تجسيد الحوكمة المحلية في الجزائر	34

35.....	تمهيد
35.....	المبحث الاول: مساهمة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة والشفافية والمساءلة
35.....	المطلب الاول : آليات مشاركة المجتمع المدني في تفعيل مبدأ المشاركة
39.....	المطلب الثاني: آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ المساءلة
42.....	المطلب الثالث: آليات مشاركة المجتمع المدني في تحقيق مبدأ الشفافية
44.....	المبحث الثاني : الإطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر
44.....	المطلب الاول : الاطار القانوني لمشاركة المجتمع المدني
48.....	المطلب الثاني: الإطار القانوني لمشاركة الحوكمة
52.....	المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني والحوكمة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها
52.....	المطلب الأول: معوقات المجتمع المدني وسبل تفعيله
54.....	المطلب الثاني: معوقات الحوكمة المحلية وسبل تفعيلها
57.....	المبحث الرابع: برامج ومخططات الإدارة المحلية التنموية في الجزائر
57.....	المطلب الأول: المخططات التنموية التي تقوم بها البلدية لتجسيد التنمية المحلية
60.....	المطلب الثاني: المخططات التنموية التي تقوم بها الولاية لتجسيد التنمية المحلية
62.....	خلاصة
63.....	الخاتمة
66.....	قائمة المصادر والمراجع
71.....	قائمة المحتويات

## ملخص مذكرة الماستر

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المجتمع المدني في تجسيد اليات الحوكمة المحلية في الجزائر من خلال استعراض الإطار العام تطرق لواقع الحوكمة المحلية في الجزائر من الناحية القانونية فموضوع الحوكمة يعتبر أسلوب من أساليب الإدارة الحديثة لما لها من دور فعال ومهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات وذلك من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والمشاركة والمساءلة، والذي يتطلب مشاركة المواطنين أو ممثليها في حل مشاكلهم وتطلعاتهم كما أنه للحوكمة المحلية دور فعال في تكريس الديمقراطية التشاركية للمواطنين من خلال المشاركة الشعبية والتي تعد أهم ركائز تجسيد التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: 1/المجتمع المدني 2/الحوكمة المحلية

## Abstract of The master thesis

This study aims to know the extent of civil society's contribution to the embodiment of local governance mechanisms in Algeria through a review of the general framework that touched on the reality of local governance in Algeria from a legal point of view. In various fields, by relying on the principle of transparency, participation and accountability, which requires the participation of citizens or their representatives in solving their problems and aspirations, and that local governments have an effective role in dedicating participatory democracy to citizens through popular participation, which is the most important pillars of embodying local development

Keywords: 1/ civil society 2/ local governance